

محضر الجلسة رقم 025

التاريخ: الثلاثاء 22 جادى الآخرة 1443هـ (25 يناير 2022م)

الرئاسة: المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربع وثلاثون دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدتان الوزيران،

السيد الوزير،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، وطبقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلسنا الموقر، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في معالجة الأسئلة موضوع الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين المحترم لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات ومن إعلانات. الكلمة لك، السيد الأمين المحترم.

المستشار السيد جواد الهلالي، أمين المجلس:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد رئيس الحكومة، يفيد من خلالها سحب مشروع قانونين محالين على المجلس وهما:

1- مشروع قانون رقم 143.12 بتغيير المادة 44 من القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية؛

2- مشروع قانون رقم 63.16 بتغيير وتتميم القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية.

وأودع فريق التجمع الوطني للأحرار مقترحي القانونين التاليين:

1- مقترح قانون يقضي بتغيير وتتميم القانون رقم 7.18 المتعلق بنزع

الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت؛

2- مقترح قانون بتغيير وتتميم المادة 11 من القانون رقم 25.90 المتعلق بالتجزئات العقارية والمجموعات السكنية وتقسيم العقارات.

وأودع أيضاً لدى المكتب أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية مقترح قانون يقضي بإحداث الهيئة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وعضوا الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب مقترح قانون يتعلق بمؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي وموظفات الوزارات والإدارات ذات الطابع المركزي.

كما أحال مجلس النواب على المجلس مشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون رقم 53.21 يوافق بموجبه على بروتوكول تعديل اتفاقية مجلس أوروبا رقم 108 لحماية الأشخاص تجاه المعالجة الآلية للمعطيات ذات الطابع الشخصي الموقع بستراسبورغ في 10 أكتوبر 2018؛

2- مشروع قانون رقم 56.21 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية كولومبيا، الموقع بالرباط وبوغوتا في 6 أبريل 2021؛

3- مشروع قانون رقم 57.21 يوافق بموجبه على الاتفاقية بشأن المساعدة القضائية المتبادلة في المادة الجنائية بين المملكة المغربية والمجر، الموقع بالرباط في 9 يونيو 2021؛

4- مشروع قانون رقم 73.21 يوافق بموجبه على الاتفاق المنشئ لمؤسسة التمويل الإفريقية المعتمد بأبوجا (نيجيريا) في 28 ماي 2007؛

5- مشروع قانون رقم 77.21 يوافق بموجبه على ميثاق النهضة الثقافية الإفريقية المعتمد من قبل الدورة العادية السادسة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المنعقدة بالخرطوم جمهورية السودان في 24 يناير 2006.

وطبقاً لمقتضيات المادة 168 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، توصلت رئاسة المجلس بطلبات ترمي إلى تناول الكلمة في نهاية جلسة اليوم من قبل:

- السيد رئيس الفريق الحركي حول "إغلاق الحدود ووضعية المغاربة العالقين خارج الوطن وغلاء أسعار الأعلاف والأسمدة"؛

ومن السادة أعضاء مجموعة العدالة الاجتماعية حول "اعتزام شركات عالمية في النقل الجوي منخفض التكلفة إلغاء رحلاتها في اتجاه المطارات المغربية".

ومن السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة حول "الخصاص في المحاكم بالمناطق الحدودية"؛

- ومن ممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب حول "استمرار الاحتجاجات التي يعرفها قطاع التربية الوطنية على الرغم من توقيع اتفاق بين الوزارة وثقافات تعليمية، تحت إشراف السيد رئيس الحكومة".

وبما أن التمويل هو من أهم العقبات التي كتواجهها هاذ المقاولات،
سؤالا، السيدة الوزيرة، عن الإستراتيجية ديالكم باش تواجهو هذه
الإشكالية التي كتعكس بشكل سلبي على القدرة التنافسية ديال هاذ
المقاولات.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.
نمر إلى السؤال الثاني موضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم
تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن آيت اصحاح:

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
السيدة الوزيرة المحترمة،
نسألكم حول ما هي أبرز الإجراءات الحكومية المتخذة من أجل تيسير
ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
السؤال الثالث موضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية
المقاولات وخلق فرص الشغل".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.
تفضل السي صبحي.

المستشار السيد محمد صبحي:

السيدة الوزيرة المحترمة،
يعتبر تطوير المقاولات وتشجيعها من أهم عمليات التنمية الاقتصادية
والاجتماعية، وذلك بالنظر إلى أهمية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني،
باعتبارها منطلقا أساسيا للطاقة الإنتاجية الكفيلة بمحاربة الفقر والبطالة.
وفي هذا الصدد نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، عن التدابير التي
تعتزمون اتخاذها لتسهيل ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسيها وخلق
فرص الشغل.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
في نفس التوجه، السؤال الرابع موضوعه "تيسير ولوج المقاولات

- ومن السيد رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية حول
"الخصاص الذي تعرفه المحاكم بالمناطق الحدودية".

وقد أحييت هذه الطلبات على الحكومة داخل الأجل المحدد، والتي
عبرت عن استعدادها للتفاعل مع ثلاث طلبات منها، الأول حول "اعتراف
شركات عالمية في النقل الجوي منخفض التكلفة إلغاء رحلاتها اتجاه المطارات
المغربية"، والثاني حول "الخصاص في المحاكم بالمناطق الحدودية"، والثالث
حول "الخصاص الذي تعرفه المحاكم بالمناطق الحدودية".

وفيا يخص الطلب المقدم من طرف الفريق الحركي والمتعلق بـ"غلاء
الأسعار والأسمدة"، فإن السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية
القرية والمياه والغابات يقترح تأجيله إلى جلسة لاحقة، بينما لم يتوصل
المجلس بأي جواب حول موضوع "إغلاق الحدود ووضعية المغاربة العالقين
خارج الوطن"، وموضوع "استمرار الاحتجاجات التي يعرفها قطاع التربية
الوطنية، على الرغم من توقيع اتفاق بين الوزارة وبقابات تعليمية، تحت
إشراف السيد رئيس الحكومة".

وطبقا لمقتضيات المادة 296 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين،
توصلت رئاسة المجلس خلال الفترة الممتدة من 18 يناير 2022 إلى تاريخه
بما يلي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 24 سؤالا؛
 - عدد الأسئلة الكتابية: 23 سؤالا؛
 - عدد الأجوبة الكتابية: 8 أجوبة.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين المحترم.
نشرع الآن في معالجة أسئلة المحور الأول الموجهة لقطاع الاقتصاد
والمالية حول "تيسير ولوج مقاولات التمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق
فرص الشغل" والتي تجمعها وحدة الموضوع.
والبداية مع سؤال الفريق التجمع الوطني للأحرار، وموضوعه "تحسين
ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل".
الكلمة لأحد السادة المستشارين باسطي السؤال.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيدة الوزيرة المحترمة،

البرنامج الحكومي سطر من بين الأولويات ديالو دعم المقاولات
الصغرى والمتوسطة وتحسين التنافسية، نظرا للدور ديالها المحوري في
تحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص الشغل، وكذلك تكلم السيد رئيس
الحكومة على تبسيط جميع الإجراءات التي يمكن لها تعيق الاستثمار
وتصعب الولوج ديال المقاولات للأسواق المالية والبنكية.

الإكراهات التي تواجه المقاولات الصغرى والكبرى فيما يخص عملية التمويل؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.
نمر إلى السؤال السابع وموضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

السيدة الوزيرة،
نسألكم حول الإجراءات الحكومية المتخذة لتيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسياتها وخلق فرص الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.
السؤال الثامن موضوعه "برامج دعم المقاولات وآثارها على خلق فرص الشغل".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.
تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة مينة حمداي:

نسألكم، السيدة الوزيرة، عن مختلف برامج دعم المقاولات وآثارها على خلق فرص الشغل؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.
نمر للسؤال التاسع موضوعه "دعم تنافسية المقاولات".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لتقديم السؤال.
السيد المستشار..

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
السيدة الوزيرة المحترمة،
خلال السنوات الأخيرة التي عرفت استثناء بارزا في مسار المقولة

للتحويل وخلق فرص الشغل".

الكلمة لحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الله مكاي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تشكل المقولة الوطنية عماد الاقتصاد الوطني وقاعدة لتوسيع التشغيل.
على هذا الأساس نسألكم، السيدة الوزيرة، حول التدابير المتخذة لإنعاش المقولة الوطنية وإنقاذها في ظل تداعيات الأزمة الوبائية؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السي مكاي.
السؤال الخامس موضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي (المقصود الفريق الإشتراكي).
تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

نسألكم، السيدة الوزيرة، هل تنوون اعتماد مقاربات جديدة مستقبلا لتجاوز إشكالية التمويل الخاص بالمقاولات؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
نمر إلى السؤال السادس وموضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين.
تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا الرئيس.

السيدة الوزيرة،

نسألكم عن الإجراءات التي تعتمرون اتخاذها لتذليل العوائق أمام

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني عشر موضوعه "دعم التنافسية المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل خلق فرص الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لتقديم السؤال.

تفضل أ السي خالد.

المستشار السيد خالد السطحي:

شكرا السيد الرئيس.

نسألكم، السيدة الوزيرة، عن التدابير المزمع اتخاذها لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة من أجل خلق فرص الشغل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية للرد على أسئلة المحور الأول. تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة نادية فتاح، وزيرة الاقتصاد والمالية:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية أن أشكركم على طرح هذا الموضوع المهم بخصوص اللي تيتعلق بتمويل وتنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل، خصوصا في هاذ الظرفية الصعبة اللي تتعيشها بلادنا واقتصاد بلادنا بسبب تداعيات جائحة "كوفيد-19".

الحمد لله، استطعت بلادنا بفضل التوجيهات الملكية السامية واللي مكنتنا باش نحافظو على الدينامية الاقتصادية واللي تمكنا بفضل الحكمة والتبصر ديال صاحب الجلالة، نصره الله، أننا نحافظو على هاذ المقاولات نسبيا، خصوصا في هاذ الظرفية، ولعل الأرقام ديال سنة 2021 النهائية غادي تمكنا بأن نلاحظو بأن كاي هاذ العودة الفعلية لإنعاش الاقتصاد.

في هاذ الإطار، وجب التذكير وتذكرو كذلك في الأسئلة ديا لكم أن التمويل تيتعتبر من أهم الآليات اللي تتمكن المقاولات، خاصة الصغرى والمتوسطة، من ضمان استمراريها وتطويرها والاستثمارات اللي تتقوم بها، وبالتالي الحفاظ على مناصب الشغل اللي تتوفرها، كما لا يخفى عليكم كذلك بأن النسيج المقاولاتي في بلادنا تتكون أكثر من 95% تقريبا 98% حسب الأرقام ديال مديرية الضرائب من مقاولات صغيرة ومتوسطة وصغيرة جدا، اللي تتقوم بواحد الدور استراتيجي ومحوري في عملية التنمية

المغربية، بالإضافة إلى الأعباء الثقيلة التي كانت تتحملها المقاولات المغربية بسبب ارتفاع أسعار فوائد التمويل وارتفاع أسعار عوامل الإنتاج، بما فيها الطاقة، ثم مشاكل وأزمات التسويق، أضف هذا الاستثناء الذي هو أزمة كورونا أعباء جديدة وثقلا كبيرا على المقاولات الوطنية بفعل الركود الاقتصادي.

السيدة الوزيرة،

المقاولات اليوم مطالبة اليوم بالإسهام والانخراط في مخطط الإقلاع الاقتصادي ومواجهة آثار وتداعيات كورونا.

ما هي أشكال الدعم التي توفرها الحكومة للمقاولات الوطنية لتبسيط مساطر الولوج للتمويل ودعم تنافسيتها في السوق الوطنية والدولية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر إلى السؤال العاشر وموضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة الكونفدرالية للشغل. تفضلي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

نسألكم، السيدة الوزيرة، حول الدعم الذي تقدمه الدولة للمقاولات والتخفيضات الضريبية للشركات ومدى مساهمتها في خلق فرص الشغل اللائق وتطوير تنافسية المنتج الوطني؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

السؤال الحادي عشر موضوعه "تيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من مجموعة العدالة الاجتماعية لتقديم السؤال.

السيد المستشار..

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أمام محدودية وفعالية النموذج ديال القرض الكلاسيكي، أشنو هو الجديد في الإجراءات ديال وزارتم فيما يخص ولوج المقاولات للتمويل التشاركي والزام مؤسسات التأمين باش تتخرط في هاذ الإجراءات؟ وشكرا.

والتي تتوفر عدد لا يستهان به من فرص الشغل.

هاذ المقاولات الصغرى والمتوسطة، كما ذكرتو كذلك، عندها بعض التحديات والصعوبات في الولوج إلى تمويلات في المجال البنكي مقارنة مع شركات أكبر حجم، بالنظر للخصوصيات وطبيعة الهيكلة وظروف اشتغال هاذ الشركات، كما تكون معرضة أكثر للصدمات والتقلبات الاقتصادية مقارنة مع الشركات الكبرى، كما لاحظناه خلال هاذ الأزمة.

ولمواجهة هذه الصعوبات، اعتمدت الحكومة عدة آليات لتسهيل ولوج المقاولات، تترتبط أساسا بعرض الضمان غرضه، تعزيز التمويل المشترك ودعم قطاع السلفات الصغرى وتعزيز مساهمته في الإدماج المالي ودعم الأنشطة المدرة للدخل.

فيما يخص، أولا، إصلاح منظومة الضمان، فقد تم ترشيد عرض الضمان من خلال هيكلة وتقليص عدد منتوجات الضمان وتجميعها لصالح الفئات المستهدفة ومراجعة عرض التمويل، وذلك من أجل تعزيز جاذبيته بالنسبة للبنوك والمساهمة في تقوية الأموال شبه الذاتية، التي تنعرفو أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تعاني من نقص في الرأسمال.

بالنسبة للمقاولات التي تضررت من أزمة جائحة "كوفيد" فقد اعتمدنا آليات ضمان خاصة، ونذكر أهمها:

- أولا، "ضمان أكسيجين" التي يغطي تقريبا 95% من مبلغ القروض لفائدة المقاولات التي عرفت الحزينة ديالها تدهور بسبب انخفاض النشاط ديالها، ولا يشترط تقديم أي ضمانات للاستفادة من هذا الضمان؛

- "ضمان المقاولين الذاتيين" كوفيد-19، الذي يغطي 85% من مبلغ القروض البنكية الممنوحة للمقاولين الذاتيين؛

- "ضمان استئناف نشاط إقلاع المقاولات الصغيرة جدا" الذي يضمن كذلك 95% من القروض الممنوحة للمقاولات الصغيرة، التي رقم المعاملات ما يكتجوزش 10 مليون ديال درهم؛

- "ضمان إقلاع" يقوم بضمان بين 80% و 90% من القروض لفائدة المقاولات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة التي يفوق رقم المعاملات ديالها 10 مليون درهم؛

- وأخيرا، "ضمان إقلاع الفندقية" والذي يستهدف مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة و"ضمان إقلاع الإنعاش العقاري".

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم الآثار السلبية للجائحة على النسيج الاقتصادي الوطني، فإن أنشطة الضمان عرفت خلال الأشهر التسع الأولى من سنة 2021 تطورا ملحوظا، خصوصا بالمقارنة مع سنة 2020، فقد شمل تدخل الدولة لفائدة

المقاولات 271.000 قرض بتمويلات تناهز تقريبا 46 مليار درهم. الضمانات التي تخص النشاط الاعتيادي خست 58.000 قرض بغلاف 34 مليار درهم، أما الآليات التي خاصة بـ"كوفيد-19" فهمت عدد أكبر ديال القروض 213.000 قرض بغلاف مالي ديال 12 مليار ديال درهم.

وسجلت أنشطة صندوق التمويل المخصص للتمويل المشترك خلال التسع الأشهر الأولى من سنة 2021 حجم تمويلات يناهز تقريبا 60 مليون درهم، تبقى رقم ضعيف، ولكن هو بداية في هذا المسار ديال هذا النوع من التمويلات التي غادي يهم مجموعة من الشركات الصغرى.

فيما يخص برنامج "انطلاقة"، ففي إطار دعم وتنويع آليات الولوج للتمويل من طرف المقاولات تم إطلاق البرنامج المندمج للدعم والتمويل "مقاولتي"، ويمكن هذا البرنامج من تعزيز العروض الحالية لصندوق الضمان المركزي بثلاث منتوجات جديدة لصالح المقاولات المنشأة حديثا، وهي "ضمان انطلاق" و"ضمان انطلاق المستثمر القروي" و (-Start-up) وتهدف هذه المبادرة لإطلاق دينامية جديدة تدعم المبادرة المقاولاتية، وذلك لتعزيز الإدماج السوسيو اقتصادي، خصوصا لفئة الشباب، خصوصا في المجال القروي، فمذ انطلاق هذا البرنامج في فبراير 2020 إلى غاية نهاية شتنبر من هذه السنة، تم تمويل أكثر من 24.000 مقولة بحجم تمويلات تفوق 5.8 مليار درهم التي غيتمكن تقريبا من خلق أكثر من 67 (المقصود 67 ألف) منصب شغل.

وتعترم الحكومة إعطاء دينامية جديدة لهذا البرنامج من خلال إطلاق برنامج "الفرصة" لدعم المبادرات الفردية التي غادي تمكن الشباب تقريبا 50.000 ملف من مختلف الفئات الاجتماعية من الحصول على قروض شرف تستهدف أنماط من المشاريع التي ما كندخلش في نطاق التمويلات الحالية الممنوحة للمقاولات الصغيرة أو المقاولات الناشئة.

فيما يخص "صندوق الضمان المركزي"، لابد من التذكير بتحويله إلى شركة مساهمة، فتم اعتماد خلال سنة 2020 قانون يتم بموجبه تحويل الصندوق إلى شركة مساهمة، بغية ملائمة هذه المؤسسة مع واقعها الجديد، وذلك مع مراعاة الممارسات الفضلى التي تحكم الأنظمة العمومية للضمان على المستوى العالمي، وتتجلى الأهداف الإستراتيجية الرئيسية المنشودة من اعتماد القانون المنظم لصندوق الضمان المركزي في ترسيخ هذا الأخير كأداة للدولة فيما يخص الضمانات العمومية وتحسين إطار الحكامة وتحديث التدبير المالي لالتزاماته.

وسيمكن هذا الإطار الجديد الصندوق الوطني للضمان المركزي من مواكبة الإستراتيجيات والسياسات العمومية في مجال تسهيل الولوج للتمويل على أساس دائم ومحسن، خاصة بالنسبة للمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة

¹ Très Petite Entreprise

والتوسطة والمقاولات كذلك والمؤسسات العمومية وباقي الفئات المستهدفة من طرف الدولة.

فيما يخص تنزيل "الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي"، فهذه الإستراتيجية تهدف إلى تحديد رؤية مشتركة ل مختلف المتدخلين، من أجل الحد من الفوارق المستعصية في الولوج للخدمات المالية، حيث تكمن الغاية من هذه الإستراتيجية في جعل الشمول المالي عاملا حقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لاسيما بالنسبة للمقاولات التي تخطى في إطار الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي بخريطة طريق تهدف إلى تسهيل تمويل المقاولات الصغيرة جدا والشركات الناشئة، وذلك من خلال تسريع تطوير آليات التمويل وخلق آليات جديدة وكذا تطوير الأدوات اللازمة للحد من مخاطر القروض.

وتشمل هذه الآلية مواكبة التطور الذي حققه قطاع السلفات الصغيرة وتعزيز مساهمته في الإدماج المالي ودعم الأنشطة المدرة للدخل.

ولقد قامت الحكومة بخطوة أولى في هذا المجال، تتمثل في الرفع من سقف الحد الأقصى للسلفات الصغرى من 50.000 درهم إلى 150.000 درهم لمواكبة المقاولات الصغيرة جدا في الحصول على التمويل، وسيتم في هذا الإطار استكمال مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالتمويل الأصغر، وذلك لتنويع عروضه ليشمل الادخار والتأمين الأصغر.

ويندرج وضع قانون مؤطر لأنشطة التمويل التعاملي في إطار المبادرات والمجهودات التي تبذلها السلطات العمومية بهدف تعزيز الشمول المالي ببلادنا، وخاصة لدى فئة حاملي المشاريع الصغيرة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا توجيه الادخار نحو فرص جديدة للتمويل.

وفي نفس الإطار، تم خلق آليات الضمان لتمويل الفئات الهشة للتقليل من المخاطر التي يعترض لها الفاعلون في هذا المجال، ونذكر بهذا الخصوص إنشاء عرض الضمان وتمويل مشترك لجمعيات التمويل الأصغر، من خلال وضع آلية ضمان خاص الأصغر لفائدة الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل، والذي سيسمح لجمعيات القروض الصغرى من منح المزيد من القروض بهدف تعزيز تمويل المقاولات الصغيرة جدا، مع تحسين الشروط المالية المطبقة من طرف الجمعيات والرفع من مبلغ التمويل المتاح.

ومن أجل توفير الشروط اللازمة لتعزيز ولوج المقاولات الصغيرة جدا والشركات الناشئة وحاملي المشاريع للمنتجات المالية، فقد تمت بلورت إستراتيجية وطنية للثقافة المالية وتطوير الإطار القانوني المتعلق بمكتب الإئتمان (Le Crédit de Bureau) من أجل تزويد مؤسساتها بالمعلومات المالية الضرورية عن العملاء، وستساهم بلا شك هذه الإجراءات في دعم تنافسية المقاولات وخلق فرص التشغيل والحفاظ عليه، بما يضمن تنويع القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني والرفع من تنافسيته واستدامته.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد سجل الاقتصاد الوطني تقدما إيجابيا خلال العامين الماضيين، بفضل مسلسل من الإصلاحات ساهم في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتواصل الحكومة مجهوداتها من أجل تطوير هذه المكاسب وبناء قاعدة إنتاجية قوية ومتنوعة، فعلى مستوى القطاع الفلاحي نذكر بالاستراتيجية الفلاحية ديال "لجيل الأخضر 2020-2030" التي غادي تمكن الجيل الجديد من المقاولين الشباب، كذلك على المستوى الصناعي خصوصا نذكر بتشجيع وسم "صنع في المغرب" وإنتاج محلي يفوق 34 مليار درهم من الواردات، على مستوى السياحة والصناعة التقليدية كذلك تنفيذ خطة إنعاش لدعم الفاعلين التي تضررو، خصوصا في هذه الأزمة.

بالإضافة للسياسات القطاعية، مجموعة من الإجراءات التي نكقوم بها الحكومة كذلك من أجل مواكبة المقاولات وتمويلهم، نذكر كذلك مواصلة تفعيل "صندوق مُجدد السادس للاستثمار"، تشجيع المبادرة المقاولاتية من خلال إحداث برنامج "فرصة"، برنامج "انطلاقة" التي تطرقنا له، وكذلك تشجيع ودعم المقاولات الصغرى من أجل التصدير والتفعيل الأمثل لآلية الأفضلية الوطنية واعتماد ميثاق الاستثمار.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة.

في إطار التعقيب على جواب السيدة الوزيرة، أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

تفضل السي عابد.

المستشار السيد عابد بادل:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حرصتم، السيدة الوزيرة المحترمة، في مضمون جوابكم على إبراز المجهودات الكبيرة التي تبذلها الحكومة في سبيل تيسير ولوج المقاولات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، لمصادر التمويل ما مكنها من تعزيز قدراتها التنافسية، وهو ما تحتاج إليه جل هذه المقاولات في ظل الظروف الاقتصادية الحالية الناجمة عن الأزمة الوبائية العالمية وما خلفته من اضطرابات على المستوى العالمي.

وإذ كنا في فريق التجمع الوطني للأحرار نثمن هذا المجهود الاستثنائي الذي تقومون به، خصوصا في هذه الظرفية العصيبة على كافة المستويات وتديرون المرحلة باقتدار كبير، إلا أنه لا بد أن تؤكد بداية على ضرورة الإسراع في إخراج القانون المؤطر للمقاولات الصغرى والمتوسطة والصغيرة جدا، لتحديد المفاهيم، وهي مرحلة أولية ضرورية لتصريف مختلف آليات

الدعم والمواكبة لفائدتها.

كما تؤكد على ضرورة الإسراع أيضا في إخراج ميثاق الاستثمار، لأنه لم يبق هناك مجال للتأخير، لذلك فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ننوه، ومن خلالكم السيدة الوزيرة، بمجهودات الحكومة التي وضعت ضمن أولوياتها دعم المقاولات تماشيا مع خطة الإقلاع والانتعاش الاقتصادي، منوهين كذلك بالإجراءات التي أعلن عنها السيد رئيس الحكومة في قنوات القطب العمومي الأسبوع الماضي القاضية بدعم المقاولات، هذا المنحى الإيجابي تعزز كذلك بضخ مبلغ 21 مليار درهم على مدى خمس سنوات لدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وخلق الاستثمارات الهيكلية وتحفيز الصادرات وإحداث مناطق صناعية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة داخل المدن المتوسطة، لتيسير دعم الابتكار الصناعي.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد حرصت الحكومة على إعطاء نفس جديد لبرنامج "انطلاقة" وضمان استدامته بعدما تعثرت انطلاقاته بفعل تداعيات الجائحة، مما سيمنح المقاولات، خاصة تلك التي يملكها الشباب، من الولوج للتمويلات البنكية بنسب فائدة منخفضة.

للأسف، البرنامج عرف تعثرات كبيرة، حيث أن جل المقاولات تجد صعوبات كبيرة من أجل الاستفادة من هذا البرنامج الطموح والشجاع. في هذا الإطار، تقدم فريق التجمع الوطني للأحرار بطلب للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية قصد دعوة السيد والي بنك المغرب للحضور أمام اللجنة من أجل تدارس مجموعة من الإشكالات المتعلقة بالتمويل البنكي للمقاولات ومدى مساهمة الأبنك في مواكبة البرامج الحكومية الرامية إلى تحفيز ودعم المقاولات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، في ظل متغيرات عالمية ووطنية فرضتها الجائحة منها ارتفاع نسب التضخم عالميا.

منوهين بمساعيكم المتواصلة في مواكبة المقاولات المتضررة جراء الأزمة الوبائية بالاعتماد على آليات الضمان التي تم إقرارها مسبقا من قبيل "ضمان أكسجين" و"ضمان المقاولين الذاتيين" و"ضمان إقلاع"، إضافة إلى "ضمان إقلاع الفنادق"؛ للأسف الأبنك لم تنخرط، وبالتالي تبقى برامج الحكومة على المحك في غياب هذا التفاعل الإيجابي.

في نفس السياق، نشيد كذلك بالقرار الجريء والشجاع الذي اتخذته السيد رئيس الحكومة بضخ 13 مليار درهم كسيولة في خزانة المقاولات لتغطية استرداد مبالغ الضريبة على القيمة المضافة بالرغم من إكراهات الأزمة، كل هذا المجهود يبقى استثنائيا في هذه المرحلة الصعبة من أجل تحريك الدورة الاقتصادية الوطنية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نعرف جيدا أن البرنامج الحكومي ركز على مجموعة من الدعامات الأساسية، ألا وهي التشغيل وضمان السيادة الوطنية في المنتوجات والخدمات الإستراتيجية والتعريف بالمنتوج المغربي وطنيا ودوليا. وما لا شك فيه فإن دعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الولوج لفرص التمويل، وخاصة القروض البنكية، سيسهلان قاعدة أساسية لتنزيل هذا الثالوث لأنه الحل الوحيد لدعم التشغيل في القطاع الخاص، والذي يعد أولوية كبيرة لدى عموم المغاربة نظرا لنسب البطالة المرتفعة، وخاصة في صفوف الشباب.

لذلك، فمن المؤكد أن التدابير التي اتخذتم ترمي إلى تحسين ولوج المقاولات للتمويل، حيث ستشكل فرصة لتقليص نسبة البطالة عبر خلق فرص قارة للشغل، وستمكن من تعزيز حظوظ الباحثين عن العمل من الشباب والنساء في الاستفادة من البرامج التي خصصتها الحكومة لخلق مناصب شغل من قبيل برنامج "انطلاقة" وبرنامج "فرصة" وبرنامج "أوراش"، على اعتبار أن قطاع التشغيل يحظى بمتابعة يومية ودقيقة للسيد رئيس الحكومة لأنها أحد أبرز الإجراءات التي أعلن عليها وفسرها للمغاربة بشكل سلس وواضح في العديد من المناسبات، على أمل أن يتفاعل معها جميع المتدخلين بشكل إيجابي ويساهم كل واحد من موقعه في إنجاحه.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار واعون بحجم الإكراهات المرتبطة بالأنشطة المقاولاتية، وخاصة في ظل الظرفية الوبائية الحالية، مسجلين للحكومة اهتمامها الكبير في دعم المقاولات وخاصة الصغيرة منها والمتوسطة وسعيها الحثيث لضمان ولوجها لمصادر التمويل ودعم قدراتها التنافسية عبر اعتماد مجموعة من الإجراءات، من قبيل مواصلة تفعيل "صندوق مُجدد السادس للاستثمار" وإحداث برنامج "فرصة" لتمويل المشاريع الصغرى ومواصلة تفعيل برنامج "انطلاقة"، ناهيك عن دعم وتحفيز المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة العاملة في مجال التصدير، خصوصا نحو إفريقيا واعتماد ميثاق الاستثمار والتفعيل الأمثل لآليات الأفضلية الوطنية.

كلنا ثقة فيكم، السيدة الوزيرة المحترمة، لخبرتم ومساهمكم الناجح من أجل خلق مصادر مبتكرة جديدة وحديثة لتمويل المقاولات ودعم تنافسيتها وطنيا ودوليا، وكلنا أمل كذلك في إيجاد مصادر تمويل لحزينة الدولة من أجل التنزيل الأمثل لمختلف الأوراش والسياسات العمومية، وسندعمكم في مختلف المبادرات الهادفة مؤمنين بقدرتكم على تنزيلها. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

في إطار التعقيب دائما الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد لحسن آيت اصحاح:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة نثمن الإجراءات الحكومية المستعجلة والمهيكلت لتيسير ولوج المقاولات للتمويل ودعم تنافسية المقاولات وخلق فرص الشغل، كما نذكركم بالتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، التي دعا من خلالها الحكومة وبنك المغرب للتنسيق مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، قصد العمل على وضع البرنامج الخاص بدعم الخريجين الشباب وتمويل المشاريع الصغرى للتشغيل الذاتي.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين على يقين تام بأهمية الأمل الذي خلقته الدينامية التي أطلقها صاحب الجلالة محمد السادس، عبر إحداث صندوق محمد السادس للاستثمار كرافعة للتمويل، بغلاف مالي مرصود للمقولة بـ 45 مليار درهم، والأمل نابع أيضا بالتزام حكومي واضح في توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يفوتنا بهذه المناسبة في فريق الأصالة والمعاصرة، وتفعيلا لأدوارنا الدستورية، وانسجاما مع التزامنا السياسي، أن نؤكد على ضرورة إعطاء الأهمية عند تنزيل ورش الحكومة على مستوى توطيد أسس إنعاش الاقتصاد الوطني لتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، وذلك عبر التركيز على أربع رافعات نراها أساسية:

- أولا: الإنقاذ السريع للمقولة في وضعية صعبة من خلال مصاحبتها في التمويل وتخفيف المبادرة الخاصة والدفاع عن علامة "صنع في المغرب"، من أجل دعم الإنتاج الوطني وتعزيز دور الاستثمار العمومي في تحفيز الطلبات العمومية؛

- ثانيا: وضع وتنفيذ سياسة استعجالية لمواكبة المقصين من سوق الشغل، وخاصة الشباب والنساء؛

- ثالثا: إطلاق مشاورات موسعة مع المهنيين والنقابات والمجتمع المدني والجامعة حول أفق الإصلاح الشامل للمؤسسات والمقاولات العمومية ومواكبة مسار الإصلاح الضريبي واعتماد سياسة وطنية للتحويل الاقتصادي، تقوم على تحفيز الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل، من خلال جعل هذا الأخير محورا أساسيا لكل

السياسات العمومية في الميدان الاقتصادي؛

- رابعا: التسريع بإخراج ميثاق جديد ومحفز على الاستثمار.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نعي جيدا في فريق الأصالة والمعاصرة أن الحكومة لن تدخر جهدا في اتخاذ كافة التدابير اللازمة من أجل إنعاش وتشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي وتسخير كل الإمكانيات والتحفيزات الضريبية وغير الضريبية لذلك، بما يمكن من منح فرصة لكل المغاربة من أجل بناء مستقبل أفضل في ظل دولة الحق والقانون والحرية والعدالة الاجتماعية والمجالية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد صبحي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

نحن في الفريق الاستقلالي نسجل بإيجابية الإجراءات الحكومية التي اتخذتها لتفادي تداعيات "كوفيد 19".

السيدة الوزيرة المحترمة،

كنعرفو عدد المقاولات المتوسطة والصغرى كتشكل عندنا 95% من النسيج الاقتصادي الوطني.

هاذ المقاولات، السيدة الوزيرة، أول حاجة الهدف ديالها هو خدمة الوطن قبل الربح، وكتشغل لنا واحد فئة كبيرة ديال العمال ديالنا.

السيدة الوزيرة،

فالتدخل ديالكم قلتو بأنه درتو الانطلاقة ديال "أكسين"، "إقلاع"، أغلب هاذ الشركات، السيدة الوزيرة، ما استفداتش من هاذ الإجراءات، علاش؟ لأنه أثناء الحجر التام، السيدة الوزيرة، كانو الناس فديورهم ما خلصوش الأقساط ديال التأمين، تسجلو فاللائحة السوداء ديال بنك المغرب والأبنك ولت تتصيفت لصندوق الضمان كيقلو لهم أنتوما ما بقاش عندكم الحق، وبطبيعة الحال لأن الناس ما تخلصوش الواجبات ديالهم (automatiquement) غيتسجل فاللائحة السوداء، ما يمكنش الأبنك ولا صندوق الضمان كياخذها كعيار، من هاذ الناحية وحتى من ناحية الأبنك ما كتساهمش فهاذ المجهودات هاذي، وهذا ماشي الرأي ديالنا رأي حتى صاحب الجلالة أثناء تقديم البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات ليوم 2020/01/20، والسيدة الوزيرة 93% من هذه المقاولات بالطبيعي

المستشار السيد عبد الرحمان الرئيسي:

السيدات الوزيرات،

السيد الوزير،

أخواتي المستشارات،

إخواني المستشارون،

السيدة الوزيرة،

في الحقيقة احنا نتعرفو بأن المقولة كلشي متفقين بأن المقولة هي المحرك ديال الاقتصاد ديال البلاد، ثاني اليوم، السيدة الوزيرة، إلى كنا نتضررو حقيقة ما يمكن لناش بوحكم أنتمو تشتغلو، احنا خصنا أبناءك مواطنة، لأن 132.000 ديال المقاولات اللي هم اللي تتعرض للإفلاس ماشي مسألة عادية، هاذو ناس اللي أعطاو وعندهم واحد العمال كثار اللي معهم خدامين معهم، اليوم كلشي غادي للشارع، وبالتالي أتم نتضررو على 250.000 فرصة في حين أن مجموعة ديال المقاولات اللي في الإفلاس، فين غادي يخدمو هاذ الناس؟

نتضررو على واحد 2 المليار ديال الدرهم ديال السياحة، وانتمو سادين الحدود، هاذ الشي نتعرفوه، الله يحسن العون، ولكن تنقلو 2 المليار غادي تعطيوهم والقطاع يتدخل 134 مليار ديال الدرهم، 2 المليار ديال الدرهم اللي تعطى فيه، بزاف ديال البرامج اللي هي مهمة، السيدة الوزيرة، ولا أشك أعرف العمل ديالك والطريقة باش تتعملو، ولكن بوحكم راه ما يمكنش تشتغلو.

أنا تنقول خص واحد الوقفة، اليوم خص واحد الوقفة اللي خصنا كلنا نجابو على هذه الأسئلة اللي راه مطروحة، ماشي بوحكم.

لأنه (le fait) باش أبناءك اليوم اللي عارفين الناس عندهم واحد المجموعة ديال (les marchés) اللي واقفين ما تخلصوش فيهم كيجيو الشيكات ديالهم كيشيو للحبس، هاذ الناس مساكين أشنو ذنبهم؟ ما خلصاتهمش الدولة الدولة، كنهضر على الدولة ما خلصاتهمش، وهوما مستحقين، كانو الانتخابات 09، 10، 11 جاوو عاود ثاني غادي نمشيو نوقفو الخلاص ديالهم حتى لشهر 3، كيف غادي يديرو هاذ الناس السيدة الوزيرة؟

اليوم، راه احنا كنزجو بهاذ الناس غادي داينهمو كلهم للحبس، وكنتولو بأن كنعطو وكين برامج، متفقين كين برامج، ولكن هذه البرامج راه بالنسبة لنا ما غادياش تعطي الأكل ديالها إذا ما تعاونش الجميع، وثاني حاجة هو الإدارة السيدة الوزيرة، (dossier) كيبقي، عيتو ما تديرو ف (les applications) باش تتبعو هاذ الشي ديال قضية الخلاصات ديال الناس، اليوم كلشي (dossier) شي كيردو لشي، بحال واحد (le ballon) حتى واحد ما بغاه، هاذ الشي، السيدة الوزيرة، خصو الوقوف عليه، أنا ما بغيتش ندخل معك في الأرقام وندخل معك في هاذ الشي راه عارفاه وعندك (diagnostic) كله كين عندك، آش اللي خص، خصنا

تلتجى للتمويل الخارجي في الدعم ديال النشاط ديالها، ولكن 40% تتهرب نظرا لارتفاع ديال (les intérêts)، 20% ما كيناش واحد الثقة بين البنية وبين المقاولات، يعني تقريبا هي اللي تستفيد تقريبا من 93 كايبة 33% اللي تستفيد.

عاد زيد المقاولات تعرضو للحجز لا من طرف الضرائب تحجزو ليهم على (les comptes) ديالهم، لا من طرف الضمان الاجتماعي ولا من طرف المؤسسات البنكية، وكين مقاولات اللي بانت الوجود ديالها اللي تضررت كاع هو القطاع السياحي وقطاع النقل اللي عرف واحد الضرر كبير، أولا كان عنده شلل، كين شلل تام ديال النقل السياحي، النقل الدولي باقي للآن، نقل المسافرين باقي اللي هو وخا خدام راه ما خدامش وخصوصا أنه خدام بـ 50% من هاذك وتتعرض الآن للحجز حتى هو من طرف الأبنك ومن الضرائب؛ احنا بغينا، السيدة الوزيرة، تتدخل في هاذ المسائل هاذي.

جينا، السيدة الوزيرة، ديال التأمين، هاذ القطاع هذا وقف واحد المدة (automatiquement) راه مخلصين التأمين ديالهم، بغاو يسترجعو التأمين ديالهم، الطاكسيات الوزارة الوصية تدخلت رجعت لهم المدة ديال الوقوف ديالهم، النقل ما استرجعوش لهم، أنا عضو في التعاضدية ديال التأمين، احنا مستعدين نرجعو للناس فلوسهم أتم كوزارة وصية علينا احنا أعطونا غير الإذن، احنا مستعدين هاذ الناس نعاونوهم ونرجعو لهم الفلوس ديالهم، ما شي غير مدة الوقوف حتى أنه تخلص لك 100% وتبهر 50%.

السيدة الوزيرة،

كايبة 15% ديال الرسوم ديال التأمين هاذ القطاع قطاع إستراتيجي بحالو بحال ديال الفلاحة، علاش ما يتعافاش حتى هو؟ والطاكسي اللي هو مقولة صغرى وتتخدم 2 عائلات، تخلص 7.000، 8.000 درهم، سيارة عادية تخلص 3.000 درهم، علاش؟ علاش ما نعاونوش هاذ الطاكسيات حتى هوما؟ وعرفت هاذ المدخول ديالهم على قد الحال.

السيدة الوزيرة،

كين عندنا المحروقات اللي تزداد 100%، كين تسقيف التسعيرة ديال قطاع النقل، يعني النقل كنتسقفو الدولة من 96، 26 سنة، هاذ المحروقات تزداد 100%، هاذ الناس كيتسناو منكم، السيدة الوزيرة، تدخلو باش تديرو الدعم ديال المحروقات. وتنشكركم السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن للفريق الحركي، مولاي عبد الرحمان.

اليوم كلنا نكونو مسؤولين، وهاذ المسؤولية تبتدى من البرامج اللي حطيتها، السيدة الوزيرة، ديال الحكومة، وكذلك كشركاء جميعا خصنا نشغلو باش نخلو هذه المعضلة لأن هذه المعضلة كارثية بجميع المقاييس، وبالأخص هاذوك الناس اللي غادي يمسيو للسجن، كنتمنى أنها الأبنك تكون أبنك مواطنة لأن حرام هاذ الشي.

هاذوك الناس كانوا كيعطيو فواحد الوقيتة اللي الأبنك كانوا واقفين، كانوا هوما كيخلصو، اليوم فين جات الوباء وكشي كيغرف..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت مولاي عبد الرحمان، شكرا.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تعيش اليوم العديد من المقاولات الصغرى والمتوسطة عدة صعوبات تقف سدا منيعا أمام نموها وازدهارها، أهمها بالأخص صعوبة الولوج إلى التمويلات البنكية، علما أنه اليوم أضحت قضية تطوير وتنمية المقاولات الصغرى والمتوسطة إحدى الرهانات الكبرى في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة ببلادنا، من خلال جلب ثروات، خلق فرص الشغل، الحفاظ على التماسك والسلام الاجتماعي، وما زاد الوضع تأزما عند هذه المقاولات هو التداعيات المختلفة لجائحة "كوفيد-19"، التي تسببت في تراجع أو توقف مجموعة من أنشطة هذه المقاولات.

وتنفيذا لتعليمات جلالة الملك نصره الله، تم إنشاء البرنامج المندمج لدعم المقاولاتي في إطار تشاركي بين وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب والمجموعة المهنية لبنوك المغرب، بهدف توفير حل شامل ومندمج لإشكالية التمويل تستهدف بشكل رئيسي الشباب حاملي المشاريع المقاولين الذاتيين، القطاع غير المهيكل والمقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، فتم الإعلان عن برامج "فرصة" ثم "انطلاقة"، الهدف هو تقديم تمويلات بنسب فوائد بنكية منخفضة، هي مجهودات لا يمكن تجاهلها وهي إرث عن الحكومة السالفة.

لذا اليوم، ومع الحكومة، أصبح من الضروري العمل على مراجعة بعض القوانين ذات الصلة خصوصا قانون الصفقات، حتى يتمكن المقاولون الذاتيون والمقاولات الصغرى من الولوج إلى الصفقات العمومية بتخصيص نسبة معينة لهم أو في إطار التفويت من طرف مقاولات كبرى أو العمل بالحصى من صفقات الجماعات الترابية لفائدة هذه المقاولات، بهدف خلق فرص شغل مستدامة للشباب، من شأنها المساهمة أيضا في الحد من

التفاوتات بين المجالين الحضري والقرري.

فمن أجل إرساء الدولة الاجتماعية التي نطمح إلى تحقيقها جميعا على الحكومة أن تبحث عن مواصفات جديدة بهدف خلق نوع من التوازن بين القطاع البنكي ومصالح الدولة ومشاريع الشباب، من خلال رقمنة مساطر العمل، الأخذ بعين الاعتبار حاجيات المقاولات الصغرى، وضعف تمويلها مقارنة مع المقاولات المتوسطة ومراعاة انعدام الضمانات لديها، من رفض مبدأ المخاطرة عند جلهم، مما يؤدي بمعظم هذه المقاولات إلى الإفلاس.

نريد أن نعرف كذلك مدى قدرة صندوق الضمان المركزي الذي تم تحويله من مؤسسة عمومية إلى شركة مساهمة تحمل اسم "الشركة الوطنية للضمان والتمويل المقاولات" في تعزيز تدخلاته في مجال تمويل المقاولات على اختلاف أصنافها ولتجويد آليات الحكامة والشفافية والمحاسبة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

..كذلك ضرورة تفعيل المهام الموكولة لمركز الإستثمار لإنعاش وتنمية الاستثمار بجميع مناطق المغرب حتى تلتئم..

شكرا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، انتهى الوقت.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد اللطيف مستقيم:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

إننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب نعتبر أن الإشكاليات البنوية التي مازالت تواجه ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى التمويل تشكل أحد العناصر التي تحد من قدرتها التنافسية، وهو الأمر الذي يعيق إمكانية خلق فرص الشغل، لذلك فإن عنوان المحور الأول من جلستنا الدستورية هته يلخص لوحده أحد المعضلات الكبرى التي مازالت تجثم على كاهل الاقتصاد الوطني، سيما مع التداعيات القاسية التي خلفتها الجائحة على العديد من قطاعاته الحيوية.

وأمام استفحال إشكالية ولوج المقاولات للتمويل، جاء التدخل الملكي واضحا، حيث اعتبر جلالتة أن القطاع البنكي مازال يعطي انطبعا سلبيا لعدد من الفئات، وكأنه يبحث فقط عن الربح السريع والمضمون، وهي التوجهات التي تمت ترجمتها من خلال ترأس جلالتة لحفل إطلاق البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات.

السيدة الوزيرة،

من المؤكد أن الجائحة التي عرفتها بلادنا بعد ذلك كان لها أثر على تنفيذ هذا البرنامج، إلا أن الحكومة مدعوة اليوم إلى توفير كافة الآليات المالية والتنظيمية لضمان تمويل المقاولات، خصوصا الصغرى والمتوسطة.

ومن جانب آخر، فإن تقارير المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية تؤكد أن تنافسية المقاولات بحاجة، أولا، إلى بنية أعمال ملائمة تنهض على المنافسة والشفافية، وهما أمران يظهر أن مجهودا كبيرا يتعين القيام به لبلوغهما، سيما وأن الدعوة الملكية إلى مراجعة قانون مجلس المنافسة وقانون حرية الأسعار والمنافسة مازالت لم تجد طريقها إلى التفعيل.

وعلاوة على ذلك، فإن أحد المداخل الجوهرية لتقوية تنافسية المقاولات هو جعل الأجراء في قلب أوليات المقولة والعناية بهم وبأوضاعهم، باعتبارهم شركاء حقيقيين في بلوغ الجودة والتنافسية واحترام حقوقهم التي كفلتها القوانين الوطنية والمواثيق الدولية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل السي يوسف.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

شكرا السيدة الوزيرة على ما قدمتم من إيضاحات وشروحات تعكس الاهتمام المسؤول الذي تُعطيه الحكومة للنسيج المقاولاتي ببلادنا.

وبهذه المناسبة، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نعبر عن تميّنا لبرنامج "أوراش" الذي أطلقتها الحكومة، والرامي إلى إحداث 250.000 فرصة شغل، وكذا تمديد الإعفاء من الضريبة على الدخل بالنسبة للأجر المدفوع للأجير.

السيدة الوزيرة،

منذ بداية أزمة "كوفيد-19" اتخذت الدولة العديد من التدابير الإيجابية، وذلك تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية؛ على غرار:

- ضخ 13 مليار درهم لأداء مستحقات الضريبة على القيمة المضافة؛
- اعتماد مجموعة من القروض المضمونة من طرف الدولة لدعم المقاولات على غرار "ضمان إقلاع" (Damane de Relance)، "ضمان أكسجين" وبرنامج "انطلاقة" وكذا "فرصة" الذي يهدف إلى تمويل مشاريع الشباب بدون شروط مسبقة؛
- المخطط الاستعجالي: بقيمة مليار درهم المعتمد مؤخرا لفائدة دعم

قطاع السياحة الذي تضرر بشكل كبير منذ أزمة "كوفيد-19"، ونأمل أن يتم بالمناسبة إدراج وكالات الأسفار والنقل السياحي ووكالات كراء السيارات وشركات تنظيم المؤتمرات والندوات ومختلف التظاهرات الفنية والثقافية.

إنها إجراءات لا يمكن لنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب إلا أن نثمنها، ونتمنى أن تحل الدولة للتعاطات المالية (les risques financiers)، ونتمنى من الأبنك أن تتحمل جزءا من هذه التعاطات من خلال دعم المقاولات دون الاعتماد الكلي على ضمانات الدولة، مع العلم أن الأبنك استفادت من 3.5% من قيمة الاسترجاعات الضريبية على القيمة المضافة خلال السنوات الأخيرة، في حين ستتحمل الدولة مرة أخرى عبء الفوائد (Intérêts) intercalaires على المؤسسات الفندقية.

وأود أن أؤكد أن القطاع البنكي يعتبر شريكا للقطاع الخاص، ونحن في الاتحاد العام نأمل منه وضع آليات مبتكرة للتمويل.

السيدة الوزيرة المحترمة،

من أجل دعم تنافسية المقولة، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب ندعو إلى:

- تفعيل صندوق مُجَّد السادس للاستثمار؛
 - إعادة تفعيل لجنة اليقظة الاقتصادية (CVE²)؛
 - الإسراع في إخراج مشروع القانون المتعلق بشروط آجال الأداء.
- وفي الأخير، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نعبر عن التزامنا الدائم والمسؤول من أجل خلق دينامية إقلاع اقتصادي مستدام..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

تفضلي أستاذة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

صحيح، السيدة الوزيرة، أن الحكومة وضعت مبادرات تروم تيسير ولوج المقاولات الحالية والناشئة للتمويل، وذلك في إطار تنفيذ التزاماتها المتضمنة في البرنامج الحكومي بتحفيز الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل والرفع من قدرته على خلق مناصب شغل لائقة، بحيث أن هناك عدة

² Comité de Veille Economique

أكدت بعض الدراسات أن أكثر من 53% من المقاولات تواجه خطر الموت والإفلاس؛

ثانيا، إذا ما أضفنا الوضع الاستثنائي لآثار وتداعيات أزمة كورونا عالميا ووطنيا، فإن المقاولات المغربية بمختلف أنواعها وأصنافها مهددة بالإفلاس والعجز عن الحفاظ على فرص الشغل، مما يهدد إمكانية استمرارها كمقاولات، وعدم إمكانية خلق فرص الشغل وامتصاص البطالة؛

ثالثا، وفي نفس السياق تعاني المقاولات من صعوبة الولوج إلى التمويلات البنكية، نظرا للمساطر المعقدة وغياب أو ضعف الضمانات، ناهيك عن ضعف المصاحبة والتأطير من طرف المؤسسات المعنية، مما يؤثر سلبا على خلق المقاولات أو تطويرها وضمان استمراريتها.

السيدة الوزيرة،

كان لجلالة الملك السبق في إثارة الانتباه إلى هذه الوضعية حتى قبل آثار الجائحة، عند إعطاء الانطلاقة للبرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات في مستهل سنة 2020، لذلك ندعو إلى الاجتهاد في التنزيل السليم للتعليمات الملكية السامية، سواء من طرق القطاعات الحكومية أو المؤسسات البنكية، بل جميع المتدخلين في مجال المقاولات. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر الآن لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار التعقيب.

تفضلتي السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

وأنت تتكلمين عن الدعم المقدم لفائدة المقاولات بهدف إنعاش الاقتصاد بالإضافة إلى استفادتها من تخفيضات ضريبية في قانون المالية، فإننا نجد أنفسنا أمام معادلة غير متوازنة وغير متكافئة، فبالرغم من التخفيضات والدعم الدائم والمستمر للشركات والمقاولات، فإن جلها تتخلى عن مسؤوليتها الاجتماعية في توفير فرص العمل اللائق والحفاظ على مناصب الشغل، حيث يتم تسجيل تسريح العمال بشكل دوري، ناهيك عن استمرار كافة أشكال الهشاشة التشغيلية التي طبعت جميع القطاعات الخاصة، وتجاوزت ذلك إلى القطاع العام في غياب تام في دور الدولة في المراقبة والتدخل لفرض احترام القانون.

السيدة الوزيرة،

إن البرامج المقدمة تخدم بالأساس مصلحة الرأسمال على حساب ما هو اجتماعي، فما مدى التزام المقاولات بالشروط الاجتماعية الموضوعة بالموازاة

برامج، منها ما أطلقته الحكومة ومنه ما كان موجودا بفعل إجراءات الحكومات السابقة كبرنامج "انطلاقة"، برنامج "انطلاق"، برنامج "فرصة" وبرنامج أخرى جئتم على ذكرها في عرضكم، ولكن ما فائدة هذه القروض إذا لم تسهم في خلق مناصب شغل على أساس احترام حقوق الأجراء، علما أن هذا التمويل لم يمنع عددا من المقاولات من تسريح الأجراء؟ وكما عدد مناصب الشغل اللائق التي تم إحداثها فعلا لحد الآن؟ أما المبالغ الإجمالية التي تم صرفها وعدد المقاولات المستفيدة من الدعم ومجالات أنشطتها، فقد جئتم على ذكرها في عرضكم، السيدة الوزيرة. لهذا لا بد إذن - وهذا رأينا في الاتحاد المغربي للشغل - من إنشاء مرصد لتتبع هذه التمويلات وأثرها على التشغيل.

السيدة الوزيرة،

من أجل ضمان الوصول لعمل منتج ومستدام في ظل ظروف من الإنصاف والكرامة، نطالب الحكومة بجعل الولوج إلى فرص التمويل المتاحة للمقاولات مشروطا بخلق مناصب شغل والحفاظ عليها واحترام مقومات العمل اللائق، كالتصريح بالأجراء لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي واحترام الحد الأدنى للأجر، كما من شأن ربط التمويل بالتشغيل اللائق أن يساهم في إدماج مقاولات القطاع غير المهيكل في النسيج الاقتصادي المهيكل.

وأخيرا، حتى لا يكون هذا البرنامج كسابقيه، يجب علينا أن نقوم بتقويم البرامج السابقة.

وكمقترح أخير، السيدة الوزيرة، لا بد من أن تساهم البنوك التشاركية في تمويل الاقتصاد الوطني. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

وشكرا على احترام الوقت.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

نشكركم على الجواب وعلى تفاعلهم مع أسئلة السادة المستشارين، لكن نريد التأكيد على ما يلي:

أولا، تؤكد المعطيات سواء على مستوى الدراسات بمختلف مصادرها أو على مستوى الواقع، أن المقاولات المتوسطة الناشئة الصغيرة هي الأكثر عرضة للهشاشة بنسب مقلقة، ولا سيما الهشاشة المالية، وهي معرضة لمخاطر ضعف السيولة والقدرة على تغطية التكاليف، والدليل على ذلك

المستشار السيد خالد السطحي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

أولا، واحد "لجنة اليقظة" ما عرفنا فين وصلت الأعمال ديالها، لجنة اليقظة كانت كتوأكب المقاولات والمتضررين ما سمعنا عليها خبار.

تحدثت عن خطة إنعاش السياحة، السياحة بسبب الإغلاق وبسبب الأزمة فقدت حوالي مليون منصب شغل، فتحو غير الحدود والأمور تقاد شي شوية أو تعاونكم، فاستمرار إغلاق الحدود هذا أمر بطبيعة الحال أصبح غير مقبول، اللجنة العلمية راه تذكرو فهاذ الموضوع هذا.

أيضا، لابد من فتح ملف الطلبات العمومية، هاذ الطلبات العمومية يجب أن تفتح في وجه أغلب أو أكبر عدد ممكن من المقاولات، لأن ملي تيكون الاحتكار ونفس المقاولات تيديو تيأثرو على المقاولات الصغرى أو المتوسطة، فبالتالي لابد هاذ النظام ديال الطلبات خصو ياخذ الطريق ديالو الحقيقي، بمعنى يكون فيها الشفافية والنزاهة فالتدبير ديالها.

أيضا لابد، السيدة الوزيرة، ربط الدعم بخلق مناصب ديال الشغل وهاذ الشغل يكون شغل لائق، احترام التشريع ديال الشغل بما فيه الحد الأدنى للأجور و(CNSS³)... إلخ.

ثم إصلاح القطاع البنكي، أعتقد برنامج "انطلاقة" السابق و"فرصة" الحالي و"انطلاقة" و"فرصة" ما غيمكنش ينجح إلى ما كانش القطاع البنكي كيقوم بالدور ديالو حقيقة.

بطبيعة الحال حتى هاذ القطاع البنكي، باك صاحبي داخل فيه، السيدة الوزيرة، اللي عندو صحابو غادي يعطيوه التمويلات.. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.. شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات.

تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تنشكركم على التفاعلات ديالكم مع هاذ الموضوع المهم ديال تمويل المقاولات.

فالوقت اللي بقى ليا، أولا، نقدر نقول ليكم أن البرنامج الحكومي اللي كيغتمد على التوجيهات الملكية السامية وكذلك مخرجات النموذج عندو مجموعة ديال البرامج اللي كتهتم بهاذ الموضوع، وفايت ليا تطرقت ليا.

مع برامج الدعم؟ وما مدى تطبيق مدونة الشغل من طرف هذه المقاولات؟

يبقى السؤال الأساسي: هل هناك تقييم حقيقي حول نجاعة البرامج المقدمة وحول أثرها الاجتماعي والاقتصادي؟ وأي دور للقطاع البنكي في إنعاش الاقتصاد الوطني، وهو الذي يستفيد من تخفيض سعر الفائدة المركزي دون أثر على أسعار الفائدة على القروض؟

العديد من الأسئلة المطروحة في ظل استمرار تداعيات الجائحة، لكن الأكيد أن الأزمة الحالية مست العرض والطلب معا، وهو ما يقتضي بالإضافة إلى دعم المقاولات المشروط بالتزامات اجتماعية تتعلق أساسا بالحفاظ على..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

انتهى الوقت السيدة المستشارة.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد سعيد شاكر:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

من خلال تأملاتنا للاقتصاد والمجتمع ومن خلال الدراسة التحليلية الميدانية، فالمقولة الصغيرة والصغيرة جدا التي تمثل حوالي 95% من النسيج المقاولاتي، تعتبر من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، لكونها تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية، معالجة مشكلة الفقر والبطالة وخلق فرص الشغل والتماusk الاجتماعي.

لكن في المقابل لا يختلف اثنان على أن هذه المقاولات التي لم تفلس بعد تعيش العديد من الصعوبات والعقبات، ومنها بالخصوص صعوبة الولوج إلى التمويلات البنكية وعدم كفاية الضمانات، وأن الأبنك الكلاسيكية تزيد غنى وإثراء.

وعليه، في ظل اقتصاد المديونية، نسائلك، السيدة الوزيرة، عن الأسباب الحقيقية لعدم نجاعة التمويل التشاركي لفائدة هذه المقاولات وتقويت فرص الشغل والتماusk الاجتماعي؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نمر آخر تعقيب في هذا المحور، والكلمة لممثل الاتحاد الوطني للشغل.

³ Caisse Nationale de Sécurité Sociale

الملف دياهم ويمكن ما تيعرفوش كذلك يدبرو شيئا ما تيعرفو المهنة دياهم ولكن يدبرو مقالة أو شركة ما تيعرفوش لها، وأهم الخلاصة اللي وصلنا لها في "انطلاقة" هو أننا مازال الحاجة لمبادرات ولمنتجات كـ "انطلاقة" باش مازال نشغلهم بهم في المستقبل، ولكن خصنا نركزو كذلك على التكوين ديال هاذ المقاولين الصغار في جميع المراحل دياهم.

كان أول مرة غينشأ مقالة يمكن خصنا نوفرلو التكوين أو بغاير من واحد المرحلة لمرحلة ما تيعرفوش حتى كيفاش يعمل الاستثمار ديالو فين يشتري (les machines) ديالو بأي سعر، (donc) هذا هو العمل اللي خصنا نقومو به وبالتالي ونرجع للجنة اليقظة غادي تكون إن شاء الله في الأسابيع المقبلة، نرجعو لمقترحات مع الأبنك باش نقولو لهم "انطلاقة" ما خصهاش تنتهي في 2020، خصنا نجيو بعروض مختلفة نستخلصو أشنو وقع في هاذ السنتين مع "انطلاقة" ونجيو بمبادرات مختلفة ومهمة للمستقبل. تكلمتو كذلك على المجال البنكي، أنا ما بغيتش ندافع على الأبنك، أولا، بغيت نقول بأن دولة كالمغرب محظوظة بواحد النظام بنكي، أو نظام مالي قوي اللي مكننا باش نواجهو هاذ الأزمة ونواجهو كذلك هاذ الظرفية اللي عشنا، عاش فيها الاقتصاد.

بالطبع نقدر نقولو بأن الحوار خصو يتي مستمر مع الأبنك باش يجيو بحلول أو بوسائل باش يتكفوا بهاذ المقاولات الناشئة، المقاولات الصغرى والمقالة الصغيرة جدا.

نفس الشيء كين مشاورات معهم خصوصا في هاذ القطاعات المتضررة اليوم، تكلمتو على النقل، اجتماعنا في وزارة الاقتصاد والمالية مرتين مع الأبنك بخصوص هاذ القطاع ديال النقل باش نحاولو نفكر في حلول اللي تتناسب هاذ الظرفية، لأن بالطبع كما قلتو السيارة ديال النقل السياحي ما عندو ما يعمل بها مولاه رها كينة في بلاصتها ما يقدرش يخدم بها وخصنا نلقاو حلول، فالنظام البنكي والنظام المالي والسياسات اللي تيقوم بها بنك المغرب شادت بها شركاءنا العالميين، البنك الدولي باش تقالت بأنها مكنت المغرب باش يتي صامد في هاذ الأزمة.

ولكن هذا ما غيخليناش ما نطلبوش من الشركاء ديال القطاع البنكي أنهم كذلك يحسنو المعاملات دياهم مع المقاولات الصغيرة، وهذا كذلك نداء آخر نقدر نقول لكم الوقت اللي خرجو (les produits) ديال "ضمان أكسيجين" وهذا، كانوا الصناع التقليديين والتعاونيات تيطنوا بأنه مقصيين من هاذ البرامج، و (alors) هوما معنيين بهاذ البرامج، إلا أنهم ما كيعرفوش يتفاعل مع الأبنك، فخرجنا.. طلبنا من (la CCG) أنها تخرج دوريات بأنها تأكد بأنهم عندهم الحق في هذه الآليات اللي جينا بهم من الأزمة، ولكن للأسف ما كيعرفوش يتعاملو الأبنك، ونفس الشيء الأبنك ما عندهم المعطيات، ما عندهم الإحصائيات، ملي تيجي عندهم ملف ديال شي واحد كيشغل في الصناعة التقليدية ما عندو حتى مؤشرات باش يقول هاذي المردودية ديالو، واش هاذ رقم المعاملات عندو (une base

بغيت كذلك نقول ليكم بأن تحسين مناخ الأعمال وإعطاء الفرصة للمقاولات من الأولويات، وما يمكن لي إلا نتفق معكم بأن احنا في حاجة لتحيين أو تغيير بعض القوانين وكنشغلو عليهم، مجموعة ديال القوانين وكندكر أهم منها اللي أشرتو ليها والي مهمة والي كنشغلو عليها وغيرجعو زملائي الوزراء والوزيرات وكذلك وزارة المالية بهاذ القوانين.

تكلمتو بالطبع على ميثاق الاستثمار، على التنزيل التدريجي لقانون الإطار ديال الضرائب، على تحيين قانون الصفقات العمومية وكذلك مدونة التجارة من أجل آجال الأداء، خصوصا في القطاع الخاص كان واحد التقدم ملحوظ فهاذ النصوص وفهاذ المشاريع اللي تكلمنا فيها مع الشركاء، حان الوقت باش إن شاء الله تقدم أمام مجلسكم الموقر وباش نعملو واحد الخطوة مهمة اللي الكل في حاجة ليها باش نشغلو مع المقاولات، وهذا غير تذكير ببعض القوانين.

الي بغيت نرجع ليه هو، أولا، ما يكونش عندنا واحد اللغة ديال التشاؤم، خصنا نكونو متفائلين لأن الأرقام ماشي كاع المقاولات رجعو للنشاط دياهم، كين واحد القطاعات اللي باقين متضررة، وأشرتو ليها واحنا واعييين بها والحكومة مدعاهم بحوار مع القطاعات ومع القطاع البنكي، ولكن خصنا نشجعو هاذوك اللي كيخدمو وما نقاوش نخلعهم، لأن حتى الثقة واحد الآلية مهمة جدا باش الناس تبقو تشغل، وباش تبقو تستثمر والأرقام كينة، رجعنا لواحد النشاط فواحد الظرفية اللي صعبة بزاف، والمغرب الحمد لله تمكن من هاذ الأزمة، خصنا نبقاو بطريقة مسؤولة نشجعو هذوك اللي تيشغلو ونسمعو لهذوك اللي عندهم الصعوبات.

ناخذ غير المثال ديال برنامج "انطلاقة"، نقولو بأن برنامج انطلاقة ما نجحش خصنا التشخيص ديالو. اللي نقدر نقول لكم هو أن بالطبع تحت التوجيهات الملكية السامية كين واحد المجهود كبير من الدولة ومن صندوق الضمان باش تمول "انطلاقة" عندنا واحد النسبة ديال الرضا اللي نقدر نقولو ديال 30%، هذا واحد الرقم خصنا نشغلو عليه أن ماشي مسموح 30%، ولكن هاذ 30% أشنو هوما هاذ الناس اللي ترفضت لهم "انطلاقة"؟

أولا، كين بعض الأفكار ديال المقاولات اللي ما فيهاش النضج اللي خاص باش نشؤو هاذ المقاولات، لأن إلى مولناهم من دابا عامين غادي يفلسو وغادي نقولو كين الإفلاس، إذن كين بعض المقاولات ما وجداش وما عندهاش الوقت باش.. وكين واحد المقاولات خفاف عندهم فكرة، عندهم واقيلة القدرات ولكن ما عندهم الكفاءات باش يقدمو هذاك الملف ونقد نقول لكم التقييم اللي قايم اليوم مع بنك المغرب ومع الأبنك ومعها (la CCG⁴) على المستوى الجهوي تبين لنا بأن أهم حاجة اللي خصنا هو التكوين ديال هاذ المقاولات وهاذ المقاولين اللي ما تيعرفوش، أولا، يقدمو

⁴ Caisse Centrale de Garantie

ديال القطاع ديال السياحة اللي ذكرته السيد المستشار، الدولة ما قصاتش الناس اللي قامت بهذه الإعانة وربطت الإعانات باش يكونو الناس مصرح بهم في الصندوق ديال الضمان الاجتماعي.

للأسف شطنا الأرقام أقل من 100.000 ديال الناس ملي بدأت الأزمة اللي استفادت من هذاك الدعم اللي جات به الدولة وما سققتوش عمر ما كان سقف، في الحين بأن قطاع السياحة تيشغل 550.000 ديال الناس على الأقل مباشرة.

فللأسف بسبب عدم التصريح بهم في الصندوق ديال الضمان الاجتماعي ما تمكشوش، فمن جهة تقولو لنا خصنا نشجعو المقاولات بأنهم يدخلو للقطاع المهيكل، وهاد الشي اخذناه بعين الاعتبار في الوقت اللي عملنا البرامج ديالنا ديال دعم هاذ القطاع اللي متضررة، وفي نفس الوقت تنقولو للأسف، القطاع غير المهيكل ما استفادش، وهذا كذلك نداء لأن التنافسية يمكن تضرر بأن ما كاينش التمويل، ما كاينش رأس المال، ولكن هاذيك المقاولات الصغيرة اللي عملت واحد المجهود باش تهيكّل الشركة ديالها تتعاني هي الأولى من هذاك القطاع غير المهيكل، وهذا نفس الشيء قلته خصنا نخدمو اليد في اليد، حان الوقت باش نهتمو كذلك بهاذ القطاع غير المهيكل.

كانو الناس عندهم بعض التخوفات، خصوصا فيما يخص الحماية الاجتماعية، الدولة أخذت المسؤوليات ديالها وعملت أكبر مجهود طبقا للتعليمات الملكية السامية باش الكل يستفيد من الحماية الاجتماعية، فذاك الحماية الاجتماعية ما خصناش نبقاو نتخوفو منها وما غتبقاش هي المبرر باش ما ندخلوش للقطاع المهيكل.

المبرر الثاني، اللي تكلمتو عليه هو الضرائب، اسمحو لي نرجع بواحد الرقم، المقاولات المتوسطة والصغيرة اللي تتمثل، كما قلنا في الإحصائيات ديال المديرية للضرائب، 98% ديال الشركات، 65% أو 70% ديالهم ما تيصرحوش بالربح، ما تيخلصوش الضريبة على الأرباح، وهاذوك اللي تيخلصو الأكثرية ديالهم تبقاو أقل من 10%. احنا مادنا بنا يكون عندنا هاذ المشكل ديال الضريبة على الأرباح غادي يكون، كاينين أرباح للأسف تيمثلو 98% ديال عدد المقاولات تيمثلو 24% ديال المعاملات ديال مجموع المقاولات ولكن أقل من 14% ديال الضريبة.

ولكن هاذ المشكل ديال الضرائب ما شي هو المشكل الذي تيعاني منو المقاولات، وبغيت نذكر بهاذ الأرقام بأن نقول بأن المشكل ما شي هنا.

فيما يخص آجال الأداء، تكلمتو كذلك فالدولة، كما جاء في التعقيب ديال بعض المستشارين، قامت بمجهود استثنائي فيما يخص استرجاع الضريبة على القيمة المضافة خلال شهر دجنبر، باش نساعدو السيولة ديال المقاولات خصوصا في هذه الظرفية، هاذ المبلغ وصل 5 المليار درهم في دجنبر، واستفادت منه 3048 مقاولات، 71% من هذه المقاولات مقاولات صغيرة أو صغيرة جدا، أي كان واحد الأثر إيجابي جدا خلال دجنبر، باقي

(solide) وذاك الشي.. بالتالي خصنا كذلك نشغلو مع الغرف ديال.. اعطيت مثال ديال الصناعة التقليدية ولكن هو مثال اللي عشتو باش نقول بأن الوقت اللي الدولة تتعمل الآليات وتأكد وكنقول راه عندكم الحق، للأسف لأنهم ما عندهم هذه التجارب ما كيستافدوش.

نفس الشي نعاود نتكلم على القطاع ولا نرجع لو، السياحة، فبالتالي اللي قدو نقولو في القطاع البنكي خصنا نشغلو عليهم لأنه ماشي ما كيغيش يخدمو مع الشركات الصغرى يمكن خص تسهيلات، ولكن خص كذلك معطيات، وخص شركاء آخرين يدخلو باش يتعلمو هذه القطاعات ويكون عندهم التجربة اللي خصها، وخصنا كذلك نستعملو أفضل (les CRI⁵) لأنه ولات عندهم واحد البور جهوي مهم جدا، حتى هوما خص يكون عندهم فروع خاصة بالمقاولات الصغيرة، وهذا شيء كذلك نشغل معهم، مع المراكز الجهوية للاستثمار باش حتى هوما اللي كيغرفو الواقع المحلي يشتغلو كذلك معنا باش نجيو بالحلول ماشي (les produits)، ماشي هوما اللي ناقصين، خص مواكبة هذه المقاولات والتعريف بها في القطاع البنكي.

كذلك، سوق الرساميل تكلمنا عليه، جينا بقوانين مازال ما طبقاتش، مازال ما كاينش واحد النضج، ولكن كنظن بأن هذيك آلية مهمة غادي تساعد الشركات الصغرى خصوصا (les start-up) في (numérique) في (digital) تتعرفو بزاف ديال الناس عندهم رغبة يعاونو هذاك (les start-up) ما تيعرفش يستثمر، (donc) خصو واحد الوسيط بينه وبين المقاولات الصغرى وكنظنو بأن سوق الرساميل هو حل مهم جدا لهذا النوع من التمويلات.

كذلك، الناس اللي بغات تساعد التعاونيات، بغات تساعد (les associations)، كنظنو بأن كذلك هذاك السوق هو أحسن وسيلة باش المغاربة اللي بغاو يساعدو الاقتصاد اللي.. ما عندهم رغبة باش تكون عندهم مقاولات ولكن بغاو يساعدوهم هذاك هو الوسيلة باش يوصلو المساعدة لهذه المقاولات.

بغيت نتكلم كذلك على فرص الشغل وعلى تنافسية الشركات، وذكرته السيدات والسادة المستشارين بأن كاين كذلك من أسباب هذا النقص في التنافسية هو العنصر البشري وذكرته اليوم خصنا نذكر بأن تقريبا 80% ديال النساء في المغرب مقصين من سوق الشغل، أن تقريبا أكثر من 50% ديال الناس اللي كنشغل في هذه المقاولات ما عندهم حتى دبلوم أو تكوين وبالتالي يكون نوع من الهشاشة في هذه المقاولات.

إذن خصنا نساعدوهم في التكوين المهني ونذكر بأن كاين مبادرات مختلفة من أجل دعم هذا التكوين المهني ولكن خص نوع من التحسيس كذلك للمقاولات أنه يهتم بالعنصر البشري، أنه يعملو كذلك المجهود، نعطيو المثال

⁵ Centre Régional d'Investissement

8 المليار، إن شاء الله، غادي يتم ضخها في الشهور الثلاثة من هنا لشهر أبريل.

كذلك، فيما يخص المؤسسات العمومية، كاين واحد المجهود مهم جدا اللي تدار منذ 2018 لليوم، فكان الأجل المتوسط مصرح به من طرف المؤسسات 55 يوم، اليوم ينقص على 40 يوم، مازال خص تبسيط المساطر متفقين معكم، الرقمنة ديال الإدارة غادي تساعد، ولكن المجهود تعمل فيما يخص المؤسسات العمومية اللي خص كما ذكرتو هو غنشتغلو كذلك على آجال الأداء في القطاع الخاص.

اليوم، الأرقام محولة اللي باقي ما تتأداش بين الشركات وتزاد هاذ المشكل خلال الأزمة ولعل هاذ القانون تحيين في القانون ديال مدونة التجارة غادي يساعدنا مع جميع الشركاء بعد نقاش طويل مع جميع الشركاء باش يساعدنا أننا نتفوقو على هاذ المشكل، فكانت هذا واقيلة أهم المحاور اللي تكلمنا عليها.

شكرا السيد الرئيس، السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة على الرد، ونشكركم على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

وغر إلى قطاع "الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة"، ونشرع في معالجة أسئلة هذا المحور الثاني، الذي يعنى بالمرحلة الأساسية لتنفيذ استراتيجيات الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة، والتي تجمعها وحدة الموضوع.

والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطنى للأحرار، وموضوعه "المرحلة الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق المحترم.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد المدانى املوك:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة،

نهجت بلادنا استراتيجية الانتقال الطاقى بفضل التعليقات الملكية السامية، مما مكنا من واحد المكانة جد مهمة على الصعيد القارى والعالمى، فيما يتعلق بالاعتماد على مصادر الطاقة البديلة وتعزيز النجاعة الطاقية بشكل يركز أساسا على تحقيق نوع من التكامل الجهوى، ويوفر فرصا قارة للشغل، ولعل مشروع "نور 1"، "نور 2"، "نور 3"، بمدينة ورزازات بجهة درعة-تافيلالت خير مثال على ذلك.

السيدة الوزيرة،

سؤالنا هو: ما هي آفاق تنفيذ استراتيجيات الانتقال الطاقى؟ وما مدى

مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثانى موضوعه "المرحلة الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عدي ويحيى:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد طورت بلادنا بقيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله خلال العقدين الأخيرين مقاربة إرادية تتجه نحو اقتصاد أخضر ومندمج، يأخذ بعين الاعتبار تحقيق تنمية مستدامة.

ونظرا لهذا الورش الوطنى الهام نسائلكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول الاستراتيجيات المعتمدة لتسريع وثيرة الانتقال الطاقى وتحقيق التنمية المستدامة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثالث موضوعه "الانتقال الطاقى ببلادنا" لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالى للوحدة والتعادلية.

تفضل دكتور زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

بغينا نعرفو، السيدة الوزيرة، الإجراءات اللي اخذت الوزارة دياكم من أجل تطبيق الاستراتيجية الوطنية للنجاعة الطاقية في أفق 2030.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الرابع موضوعه "المرحلة الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركى.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

اعتمدت بلادنا استراتيجية وطنية للطاقة 2009-2030، وعليه نسألكم، السيدة الوزيرة المحترمة، حول حصيلة المنجزات والإجراءات المتخذة لتعزيز الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة ببلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السؤال الخامس موضوعه "المراحل الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة". الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال. السي عبد الإله..

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارون،

السيدة الوزيرة،

نسألكم، السيدة الوزيرة، عن المراحل الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال السادس والأخير في هذا المحور موضوعه "المراحل الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة". الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

الأستاذة سليمة، تفضلو.

المستشارة السيدة سليمة زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة، السادة الوزراء،

حول رؤيتكم للمراحل الأساسية لتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى، نسألكم السيدة الوزيرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة الآن للسيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة للرد على أسئلة المحور الثالث. تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة ليلي بنعلي، وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وقبل الشروع في الإجابة على أسئلتكم التي تفضلتم بها، أشكركم على اختياركم لهذا الموضوع في غاية الأهمية في هذا الوقت الآني، وتقديرا للأدوار التشريعية والرقابية لمؤسسة البرلمان، أجدد لكم شكري على هذه الفرصة التي تواصل من خلالها معكم كمثلي الأمة ومن خلالكم مع كافة المواطنين والمواطنات، وكنصلو معكم بخصوص جهود بلادنا حول المراحل الأساسية لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة للانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وتنفيذا للتوجيهات السامية لجلالته، تسعى بلادنا إلى تسريع بلوغ أهداف هذه الاستراتيجية التي تركز على ثلاث ركائز الي هي:

- أولا: بلورة سياسة جديدة واعتماد مقاربة مستدامة في كافة القطاعات، وذلك في إطار الالتزامات الدولية وبغية الوصول لمؤشرات التنمية المعتمدة في النموذج التنموي الجديد؛

- والركيزة الثانية هو: العمل على تعزيز التعاون الجهوي كركيزة محممة لتحقيق الأمن الطاقى؛

- والركيزة الثالثة هي: المواكبة - كما تعلمون - التشريعية والتنظيمية والمؤسسية لتحفيز الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وكما تعلمون فقد اتسمت هذه المرحلة السابقة بالعديد من المستجدات والتحديات، ومن أهمها تجديد بلادنا لالتزاماتها الدولية خلال قمة الأطراف 26 بغلاسكو، وخاصة فيما يتعلق بملاءمة نظام الكهرباء الوطني في الخروج التدريجي من الفحم المستعمل في إنتاج الكهرباء، والتحدي الثاني هو توقف أنبوب الغاز المغاربي الأوربي والذي كان كما تعلمون فرصة مناسبة لاعتماد هذه السياسة الجديدة، ونقطة محممة هو إطلاق أوراش أفقية مثل تقييم الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى ورش إصلاح المؤسسات العمومية التابعة للقطاع ومواصلة مسلسل تفعيل الجهوية المتقدمة، من خلال مواكبة الجماعات الترابية، وخصوصا في مجالات ديال التثمين ديال النفايات وتوزيع الكهرباء وتوزيع الماء.

وفي هذا الإطار، فإننا عازمون على تسريع وثيرة الانتقال الطاقى وتفعيل أهداف التنمية المستدامة، فكما تعلمون فإن الانتقال الطاقى يدخل في صلب اهتمامات النموذج التنموي الجديد، حيث أن محور تطوير الاقتصاد

وفي هذا الإطار، يتم حاليا مناقشة مجموعة من القوانين، غنبا بالقانون رقم 40.19 المغير والمتم للقانون الهام اللي هو 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة مع لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والبيئة، كما تم إعداد مشروع قرار محدد لمناطق تطوير منشآت إنتاج الطاقة الكهربائية من مصادر شمسية، الذي تم إرساله إلى كل الفاعلين المعنيين.

وكما تعمل الوزارة على تسريع استكمال الإطار التنظيمي للنجاعة الطاقية، حيث تم إصدار المرسوم المتعلق بالافتتاح الطاقى الإلزامى وهيئات الافتتاح الطاقى والمرسوم المتعلق بالأداء الطاقى الأدنى فى التجهيزات والأجهزة المستعملة بالطاقة والمعروضة للبيع فوق التراب الوطنى، ولكن توجد هناك نصوص تنظيمية أخرى مهمة قيد مسطرة المصادقة وتهم مشاريع المراسيم المتعلقة بخلق وتنظيم أنشطة مقاولات الخدمات الطاقية ودراسة التأثير على الطاقة وترشيد الاستهلاك الطاقى فى الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وقد تم استكمال وتفعيل الترسانة القانونية المتعلقة بالإنتاج الذاتى للطاقة الكهربائية والتي تهدف إلى تنظيم هذا النشاط من أجل تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة، التي تعمل فى مجال إنجاز واستغلال وصيانة منشآت الإنتاج الذاتى للكهرباء وكذا تمكين المقاولات من التحكم فى فاتوراتهم الطاقية وجعل منتوجاتهم خضراء ومستدامة.

لقد تمت مصادقة على النصوص التطبيقية للقانون 48.15 المتعلق بضبط قطاع الكهرباء، وقد تم نشر مشروع قرار مشترك مع وزارة الداخلية بتاريخ 6 يناير 2022 - تهنیکم بنشر هذا المشروع - يحدد مسار الأظرفة السنوية لحقل الطاقة الكهربائية المنتجة انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة فى الشبكة الكهربائية ذات الجهد المتوسط خلال 10 سنوات المقبلة من 2022 حتى 2031، وتمت بلورة مشروع جديد يبسط الاستثمار فى إنتاج الكهرباء وسنرجع لكم بخصوص هذا المشروع فى الأشهر المقبلة.

فما يخص الغاز الطبيعى، فقد كان توقف أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي ببلادنا فرصة لمراجعة شاملة لخارطة طريق الغاز الطبيعى، وهو مادة أساسية لتطوير الطاقات المتجددة والتنمية الصناعية وقطاع اللوجستیک فى هذا البلاد، وقد تم تعزيز ذلك من خلال مشروع التصنيف الأخضر من طرف المفوضية الأوروبية (la commission européenne)، والذي وصف الغاز الطبيعى بأنه طاقة انتقالية بسبب قدرته على المساهمة فى إزالة الكربون فى الاقتصاد.

اليوم عندنا أكثر من 80% من الطلب على الطاقة الكهربائية منذ فاتح نوفمبر الماضى تم تغطيته بالفحم والفيول والديازل واستيرادات الكهرباء من الدول المجاورة وبعض المشاريع الضوئية، وسيؤدي اللوج إلى سوق الغاز الطبيعى الدولي إلى تسريع تطوير الطاقات المتجددة لأنه يستجيب لواحد المرونة فى توليد الكهرباء ولبدء خروجنا التدريجي من الفحم - كيف ما

رهن بالانتقال الطاقى، إذ يسعى هذا النموذج إلى جعل العرض الطاقى فى المغرب أحد أهم محددات جاذبيته الاقتصادية، وذلك من خلال إرساء رؤية استراتيجية للتنمية اللي تتكون منخفضة فى الانبعاثات الكربونية وتوفير طاقة تتميز بالتنافسية، التي يتم إنتاجها أساسا من المصادر المتجددة ومصادر أخرى اللي منخفضة فى الكربون.

فما يخص الطاقات المتجددة تم رفع الطموحات المسطرة مبدئيا فى مجال الطاقات المتجددة من أجل تجاوز الهدف الحالى دىال 52% فى المزيج الكهربائى الوطنى من حيث القدرة الكهربائية المنشأة قبل سنة 2030، فعندنا اليوم 61 مشروع قيد التطوير أو قيد الإنجاز بقدرة إجمالية تقدر بـ 4.6 جيجا واط وباستثمار يناهز 53 مليار دىال درهم، ولكن هاذ 61 مشروع و53 مليار دىال درهم غير كافية، فتمت بلورة مجموعة من المبادرات والبرامج الجديدة لدعم الاستثمارات فى الطاقات المتجددة، ونخص بالذكر واحد البرنامج يهم قدرة إجمالية تبلغ 400 ميغا واط لإنجاز مشاريع من الطاقة الشمسية الفوطو ضوئية بهدف دعم المقاولات المتوسطة والصغرى وخلق فرص شغل جديدة، وعندنا طبعا برنامج تزويد محطات التحلية دىال مياه البحر بالجوء إلى الطاقات المتجددة، وأول مشروع هو يوجد قيد التطوير فى منطقة الداخلة.

وعندنا برنامج تطوير دىال تزويد المناطق الصناعية بطاقة كهربائية نظيفة، وحيث سيتم تزويد المنطقة الصناعية دىال القنيطرة فى المرحلة الأولى بطاقة تناهز 160 جيجا واط فى الساعة وباقي المناطق الصناعية ذات الأولوية بطاقة تقدر بحوالى 800 جيجا واط فى الساعة.

ويجب التذكير هنا بالمكانة التي يحظى بها قطاع إنتاج ونقل الكهرباء عموما فى استعمال الوعاء العقارى من خلال التأجير أو التفويت، كما يجب الإشارة إلى أن مراحل عملية تعبئة أراضي الدولة عن طريق الفصل عن المجال الغابوي والملك الخاص للدولة لها تأثير على توفرها فى الآجال المحددة وبتكلفة معقولة، علما أن ثلثي من المدة اللازمة لتعبئة العقار تهم الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بها، ولتذليل هذه الصعوبات نقترح:

- أولا، وضع مسطرة خاصة لنزع الملكية لأسباب تتعلق بالمنفعة العامة؛
- ثانيا، وضع الإجراءات والآليات الملائمة لتبسيط المساطر بالنسبة لإجراء الفصل أو الاحتلال المؤقت للأراضي التابعة للمجال الغابوي.

فما يخص الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية فى مجال الانتقال الطاقى نحو التنمية المستدامة، فنحن نواصل مجهوداتنا فى تطوير الترسانة القانونية والتنظيمية والمؤسسية بقوانين وتنظيمات جديدة، فهاذ الوزارة عملت على تحليل الآثار دىال التباطؤ فى الإصلاح والذي النتائج الأولية دىال هاذ التحويل تتأدى أنه الفاتورة الإضافية فى عام 2022 دىال عدم الإصلاح تناهز أو تتجاوز 5 مليار دىال درهم، تقريبا 10% دىال الفاتورة الطاقية فسنة 2021.

فبدأ هذا القطاع ديال الكهرباء في استعادة عافيته وبلغ الطلب على الكهرباء حوالي 41 جيغا واط في الساعة في 2021، مسجلا بذلك واحد الارتفاع ديال 6% مقارنة بسنة 2020، ويعتبر هذا مؤشرا مهما للإقلاع الاقتصادي الذي تعرفه بلادنا ما بعد الأزمة الصحية، ولكن 6% ما بين من بعد 2020 حتى هي ماثي كافية.

رغم هيمنة المواد الأحفورية في إنتاج الكهرباء وموازة مع الطلب المتصاعد نسبيا، تسعى هذه الوزارة إلى تسريع هذا الإقلاع الاقتصادي المنخفض الكربون، فتنحصر على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير بهدف إمداد المستثمرين برؤية استراتيجية وواضحة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، من أجل تشجيع الاستثمار في هذا القطاع ديال الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، وتحرص الوزارة بتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة من أجل ضمان ولوج الصناعيين إلى الطاقات المتجددة بهدف التحكم في فاتوراتهم الطاقية وكذا الاستجابة للمعايير المتعلقة بضريبة الكربون المقبلة، التي يمكن أن يتم فرضها على المنتوجات غير الخضراء، من خلال العمل على توفير شهادات المصدر وضمان حق الولوج للشبكة ديال الجهد المتوسط من أجل تزويدهم بالطاقات المتجددة، وذلك في إطار القانون المتعلق بالطاقات المتجددة ومشروع القانون الذي هو متعلق بالإنتاج الذاتي.

فيما يخص الكهرباء القروية، فقد حقق البرنامج ديال الكهرباء القروية الشمولي منذ انطلاقتها في سنة 1996 واحد المؤشر الذي هو توصلنا لـ 99.82% في آخر شتنبر 2021، التكلفة الإجمالية كانت 25 مليار ديال الدرهم، تمت كهيرة أكثر من 41.000 دوار بواسطة الربط بالشبكة الكهربائية الوطنية وتركيب 20.000 جهاز شمسي بـ 900 دوار في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وفي إطار الاستكمال ديال هذا البرنامج ديال الكهرباء الشمولي ستم كهيرة 927 دوار تضم أكثر من 21.000 مسكن في مختلف جهات المملكة، ما بين 2021 و2024 بواحد الغلاف مالي ديال 723 مليون ديال الدرهم، ولكن ما نقدروش نوصلو لـ 100% لن يمكن الوصول إلى 100% بهذه الطرق التقليدية، فقد تم الشروع في هاذ الوزارة في بلورة برنامج للتأهيل الطاقى للمرافق التربوية والمرافق الاجتماعية، وخاصة في القرى، المدارس والمستوصفات ودور الطلبة، وبالتنسيق مع كل القطاعات المعنية، وذلك اعتبارا لتحسن المهم لكلفة ونضج التكنولوجيا ديال الطاقة الشمسية، والمشروع النموذجي الذي نتعرفوه الذي يمكن من تزويد قرية إد مجاهدي بمنطقة الصورة بمحطة شمسية مشتركة هي صغيرة ديال 15 كيلو واط، ولكن مكنت عبر شبكة كهربائية صغيرة التي تنسجم (les mini-grids) من ضمان استقلالية تزويد الساكنة 15 منزل الذي متقارب شوية وخلق أنشطة سوسيو اقتصادية تهتم التربية والتعليم وضخ الماء وتأمين منتجات شجرة الأركان، ونريد العمل على نشر هذه التجربة بمنطق أخرى.

أشرت له في المقدمة - وإزالة الكربون من الصناعة والخدمات اللوجستية، فسيؤدي الولوج إلى السوق العالمي ديال الغاز الطبيعي إلى نقص هذيك الفاتورة ديال 5 مليار ديال الدرهم التي هضرت عليها في الأول ديال فاتورة عدم الإصلاح بتقريبا الثلث ديالها، فأحب من أحب وكره من كره فالوصول إلى سوق الغاز الطبيعي الدولي سيجعل من الممكن.. غادي يعطينا واحد القفزة النوعية، أولا، وسيجعل من الممكن تحديث هاذ القطاع ديال الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، وسوف يخفض من تكاليف الطاقة من الناحية الهيكلية في البلاد.

فلضمان إمداد المغرب بما يلزمه من الغاز الطبيعي، فهاذ الوزارة تشتغل على مستوى ثلاث ورشات متوازية:

- الورشة الأولى، كما تعلمون، هي البنية التحتية؛

- الورشة الثانية هي عقود شراء الغاز الطبيعي المسال؛

- والورش الثالث هو الإطار التشريعي.

وأخيرا، واحد النقطة مهمة فيما يخص البحث والتنقيب في المغرب، تجدر الإشارة إلى أن الإستراتيجية الطاقية وديال الانتقال الطاقى في البلاد يجب أن تكون مستقلة تماما من نتائج عملية البحث والتنقيب على الهيدروكربونات بشكل عام وأن الاحتياطات المؤكدة لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب، والمستوى المطلوب من طرف الوزارة ديال الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة هو على الأقل 30 سنة ديال الطلب ديال الغاز ولا ديال البترول.

فيما يخص قطاع الكهرباء، فكما تعلمون هو يواجه الظرفية الحالية واحد العدد ديال الإكراهات والتحديات والفرص، التي تمثل أساسا في الاستجابة للطلب المتزايد على الكهرباء في أحسن الظروف وبأقل تكلفة، وخاصة في هذه الظروف المتميزة بالإقلاع الاقتصادي ما بعد الأزمة الوبائية التي يعرفها العالم.

وبالإضافة إلى التوقف لاستعمال الغاز الطبيعي، هناك فرص مرتبطة بالاستجابة للالتزامات الدولية المتعلقة بخفض الكربون في الاقتصادات الوطنية، تماشيا مع اتفاق باريس، وهذا يستوجب منا وضع استراتيجية للانتقال الطاقى نحو تنمية مستدامة تتمحور حول محورين أساسيين فيما يخص القطاع ديال الكهرباء:

أولا، تعزيز الحكامة في القطاع الكهربائي وضبط القطاع بما فيه القطاع ديال الكهرباء والنقل والتوزيع.

وفي هذا الإطار وللمزيد من الشفافية في مجال الإنتاج والنقل والتوزيع، فإننا نجد دعوتنا للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب إلى اعتماد الفصل المحاسباتي المتعلق بهذه الأنشطة مع نهاية شهر مارس 2022.

والمحور الثاني هو طبعاً تعميم الولوج للكهرباء.

فيما يخص الإقلاع الاقتصادي منخفض الكربون ما بعد "كوفيد-19":

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، إلى بغيتي تدخرو بعض الدقائق للتعقيب.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

وصلت للخلاصة.

فالتمية ديال البنية التحتية الجيو علمية فعالة تتلعب واحد الدور قبلى هام يهدف إلى الرفع من جاذبية الاستثمار في مجال البحث والتتقيب على هاذ المواد الطبيعية الداعمة للسياسات العمومية في مجال الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة.

فخلاصة القول، لتمكين المنظومة الطاقية من الوصول للأهداف المتوخاة سيتم العمل على:

- أولا، تعزيز التعاون الدولي لتقوية الروابط الكهربائية والغازية لتعبئة الموارد المالية وتشجيع الاستثمار الاستعمال ديال الطاقات النظيفة، إضافة إلى الغاز الطبيعي المسال المنخفض للكربون؛

- إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي من أجل الرفع من جاذبية القطاع وتشجيع الاستثمار وتقليص الفاتورة الطاقية، بما فيها الفاتورة ديال غير الإصلاح واعتماد الشفافية والحكمة الجيدة المبسطة في قطاع الطاقة وضرورة اعتماد الجراة السياسية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية لما فيه خير لهذا الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

في إطار التعقيب أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

السي مشارك..

المستشار السيد مصطفى مشارك:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إيمانا منا في فريق التجمع الوطني للأحرار بكون استراتيجية الانتقال الطاقى هو توجه إستراتيجي وطني كفيل برفع التحديات البيئية والمناخية التي أضحت العالم معها قلقا بآثارها الوخيمة، بحيث أن هذا الورش يبقى محوري ومستعجل للمستقبل، كما أن هذا الانتقال الطاقى يوجد في صلب اهتمامات النموذج التنموي الجديد كما قلتم السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة،

بلادنا تعرف تراكما إيجابيا في هذا المجال، وقد تفضلتم بالذكر بما حققناه

فيما يخص الالتزامات الدولية، فقد أكدت بلادنا من جديد خلال مشاركتها في مؤتمر الأطراف باتفاق باريس وريادة بلادنا في قضايا المناخ، وهذه فرصة أكثر ما هي التزام، فقد كانت بلادنا من أوائل الدول التي قدمت المساهمة المحددة وطنيا، التي كانت تحيئت في يونيو 2021 وكما تم التعبير خلال هذه الدورة في "كوب 26" في غلاسكو عن التزام بلادنا على التوقف من برمجة مشاريع لإنتاج الكهرباء باستعمال الفحم.

وتجدر الإشارة إلى أن مؤتمر الأطراف في دورته 26 كان فرصة سانحة لربط هذه الالتزامات بشروط دبلوماسية للطاقة والتعاون الإقليمي المستمر والمستقر والمتمسك، لاسيما فيما يتعلق بالروابط الكهربائية، بل حتى بالروابط الغازية والتنمية المستدامة المشتركة.

واحد النبذة أخيرة على المعادن والجيولوجيا، لأنها عناصر أساسية في المنظومة ديال الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة، فهذه الوزارة تعمل على تكوين واحد اللجنة وطنية تحت اسم "لجنة المعادن الإستراتيجية"، يناط بها السهر على جرد وتصنيف المواد المعدنية التي تستغل محليا وتلك الموجودة على شكل مؤشرات، وبلورة خطة خاصة بالبحث واستغلال هذه المواد وتثمينها، وذلك تماشيا مع التحول الذي يشهده العالم نحو الطاقات النظيفة والمتجددة، مع تزايد الطلب على معادن مستخدمة في مجالات التكنولوجيا التي هي مرتبطة بهاذ القطاعين، وخاصة التي تتعلق بالتخزين ديال الطاقة كعناصر الأتربة النادرة والسيليكا والمنغنايز والليثيوم والكوبالت والنيكل والغرافيت.

وتكتسي هذه المواد طبعا صبغة إستراتيجية من خلال استغلالها وتثمينها وطنيا، وخاصة في الصناعات المرتبطة بهاذ الطاقات المتجددة وتخزين الطاقة، كما سيتم إدراج البعد البيئي والتنمية المستدامة في جميع مراحل سلسلة القيم للصناعة المعدنية والتصنيع ديالها ومرورا بمختلف دراسة الجدوى لإقامة المشاريع المعدنية، في احترام تام للمبادئ الأساسية المتعلقة بالمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة، بما فيها البعد البشري والإقليمي في تحدي التنمية.

والجدير بالذكر على أن قطاع المعادن بطبيعته يشكل قطبا تنمويا جمويا ومحليا بامتياز، ويساهم في محاربة الفقر والهشاشة، واحنا كنشغلوا على الجماعات الترابية في هذا المجال، وحيث يتعين على أصحاب المشاريع المعدنية أن تنجز جميع الخدمات اللوجستكية والبنى التحتية ديال ذاك المشروع وتنجز المرافق الاجتماعية الصحية والتعليمية والرياضية إلى آخره.

وفي إطار المسؤولية المجتمعية فإن المقاولات المنجمية غادي تلزم عليها أكثر فأكثر أن تضع كل هذه المنشآت الاجتماعية رهن إشارة الساكنة المجاورة للمناطق المنجمية، بالإضافة طبعا إلى المساهمة بشكل أكبر في تشغيل أبناء المناطق المجاورة لها، سواء عن طريق التوظيف المباشر أو من خلال شركات المناولة.

على مناطق بعينها، وإيلاء عناية أكبر للقرى والمناطق النائية لحاجتها الماسة والملحة لهذه الخدمة الحيوية، باعتبارها إحدى دعائم التنمية المجالية المستدامة، حيث ستساهم في تحسين مستوى عيش ساكنة هذه المناطق وفي خفض تكلفة العيش، عبر تعزيز عقد شركات بين القطاع العام والخاص والجامعات الوطنية، سواء تعلق الأمر بمجال الطاقات المتجددة أو بالتنمية المستدامة.

إن الانتقال الطاقى يشكل أيضا سلوكا اجتماعيا، إذ تعتبر التوعية والتحفيز من بين العوامل الرئيسية لغرس روح المسؤولية الجماعية بضرورة الاستهلاك الرشيد والنظيف للطاقة، مؤكداً على أن الرهان الأهم لتنجح بلادنا.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

تفضل السي حسن.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لطالما شكلت الطاقة عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة في ظل التبعية المطلقة لبلادنا في هذا الميدان، وهو ما أرقق الاقتصاد الوطني، خاصة وأن المغرب ظل يعتمد على الخارج في التزود بالطاقة في أكثر من 95%، لكن بفضل حكمة وتبصر صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تمت الدعوة للتفكير الجدي في إيجاد حلول جذرية لتفادي هذا الوضع المقلق والانخراط في برنامج طموح ومهيكل للاعتماد على مصادر أخرى للطاقة، تضمن تنوع الباقة الطاقية والتخفيف من التبعية الطاقية والاعتماد على طاقات نظيفة ومتجددة.

وفي هذا الإطار، أعلن المغرب دخوله مرحلة جديدة في المجال الطاقى، تضمن له انتقالا طاقيا سلسا عبر برمجة مشاريع ضخمة، من قبيل المشروع المغربى للطاقة الشمسية والبرنامج المغربى المندمج للطاقة الريحية، وهي مشاريع ساهمت بشكل واضح في تلبية الحاجيات المتزايدة من الطاقة الناجمة عن النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع الذي يشهده المغرب، وبناء باقة طاقية متنوعة تحتل فيها الطاقات المتجددة مكانة أساسية، وذلك بشكل تدريجي، حيث سترتفع حصة الطاقات المتجددة ضمن مجال إنتاج الطاقة بالمغرب إلى 52% بحلول سنة 2030، هذا مع العلم أن موضوع الانتقال الطاقى يوجد في صلب اهتمامات النموذج التنموي الجديد والرهانات المتعلقة به تندرج ضمن محوره الإستراتيجي الأول المتعلق بتطوير الاقتصاد.

في هذا الصدد، ينبغي أن نسجل أن بلادنا قطعت أشواطاً مهمة في

في هذا الإطار، بدءا بتنزيل مقتضيات القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، وانتهاءً بالمشاريع الاستثمارية التي تم توطئها في مجال تنزيل إستراتيجية الانتقال الطاقى، وعلى رأسها مشاريع نور بورزازات والتي سهر عليها جلالة الملك، حفظه الله.

إنه مجهود مقدر يتم القيام به لتنزيل منظومة هذا الورش الاستراتيجي الذي صاحبته العديد من الإجراءات التحفيزية، تضمنتها قوانين المالية على الخصوص وباقي القوانين الأخرى لضمان استمرارية هذا الورش، وبالتالي ضمان النتائج المرجوة.

وبالرغم من كل ذلك، ننتظر منكم، السيدة الوزيرة، بذل مجهودات مضاعفة لتشجيع المستثمر الوطني، خصوصا في القطاعين الفلاحي والصناعي وتحفيزه على الاعتماد على الطاقات البديلة والاستثمار فيها حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المتوخاة، والتي سبق أن تطرقتم لها في معرض جوابكم.

وإذ نثمن في فريق التجمع الوطني للأحرار كل هذه الإنجازات تؤكد على ضرورة مواصلة الإبداع والابتكار في مجال الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، مع الإسراع في مراجعة الإطار القانوني للطاقات المتجددة بهدف تحسين مناخ الأعمال والاستثمار فيه عبر تبسيط المساطر وتعزيز الشفافية في المجال، بما يتلاءم مع الظرفية في هذا الإطار، كما نؤيد وضع ميثاق وطني للانتقال الطاقى.

وإذ نسجل بإيجابية المؤشرات التي تم تحقيقها فيما يخص الإستراتيجية الطاقية الوطنية والتقدم الذي تم إحرازه في هذا الصدد، نشدد على ضرورة مواصلة تشجيع الاستثمار في القطاع عبر:

- 1- تحفيز القطاع الفلاحي على أهمية استعمال الطاقات المتجددة واعتماد برنامج مدمج لتدعيم وبناء محطات تحلية المياه المعتمدة على مثل هذه الطاقات؛
- 2- فتح المجال لاستعمال المصاييح المنتجة للطاقة النظيفة والحد من استعمال المصاييح المتوهجة؛
- 3- تشجيع صناعة السيارات الكهربائية وتسويقها؛
- 4- إنجاز قدرات إنتاجية إضافية من أجل معالجة إشكالية تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الطاقة الكهربائية؛
- 5- الإسراع في تنزيل برنامج النجاعة الطاقية في الإدارات والبنائات والمؤسسات العمومية؛
- 6- وأخيرا الشروع في إبرام اتفاقيات الشراكة لمواكبة الجهات والجماعات الترابية لتطوير النجاعة الطاقية واستعمال الطاقات المتجددة.

السيدة الوزيرة،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى إعمال العدالة المجالية في إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة وتطوير النجاعة الطاقية وعدم التركيز فقط

الحضراء في مزيج الطاقة، وتفعيل النجاعة الطاقية على أكمل وجه وتوسيع استخدام تحلية مياه البحر المرتبطة بالطاقات المتجددة كإحدى الحلول للولوج إلى الماء الصالح للشرب وبعض الزراعات، مع ضمان التدبير الأمثل للطلب.

وفي مجال التعاون الدولي، تؤكد على أهمية المشاركة الإيجابية للمغرب في قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر التي عقدت بالرياض، مشاركة أكد خلالها المغرب على خطط المملكة للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر، بما يتماشى مع الجهود الدولية المبذولة لخلق غازات الاحتباس الحراري، خاصة وأنه خلال هذه المشاركة أعلن السيد رئيس الحكومة، عن خطة المغرب الوطنية للمناخ 2020-2030، التي ستساهم في تطوير الصناعة الخضراء وخطط تمكين القطاعات الصناعية لتقليل الانبعاثات من خلال استخدام الطاقة المتجددة.

وندعوكم في هذا الشأن إلى تعزيز انخراط الصناعة التقليدية الوطنية في هذا التوجه الذي تتبناه بلادنا من خلال تجويد..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

انتهى الوقت، شكرا السي حسن.

أعطي الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

تفضل الدكتور زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

السيد الرئيس،

حقيقة الموضوع الذي كنا نقشوه اليوم، السيدة الوزيرة، هو من الأهمية بمكان، لأن كيحدد المستقبل المباشر ومستقبل قارتنا ومستقبل أطفالنا والأجيال الصاعدة، لأن المغرب عرف واحد التطور جد مهم فيما يخص الطاقة المتجددة، وذلك بالرعاية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله.

كنعرفو بأن الطاقة المتجددة فهي طاقات نظيفة، وتمثل أساسا في الطاقة الشمسية والمائية والريحية، ولكن هاذ الطاقة اليوم ما كنتجوها إلا 38%، في حين كان من المفروض نوصلو اليوم إلى 42% باش نوصلو ف 2030 إلى 52%، طبقا للاتفاقية التي مضيها في 2015 في الولايات المتحدة الأمريكية. الطاقة المتجددة اليوم، هو المصدر ديال المستقبل اليوم في بلادنا، وبصفة عامة بالقارة الإفريقية بصفة عامة.

الطاقات غير المتجددة، هي إنتاج طاقى جد مهم، ولكن في آن واحد هو مصدر ديال التلوث البيئي، وكنعرفو بأن اليوم التلوث البيئي راه كان ملي التزمت الحكومة السابقة بأن نوصلو الانخفاض ديالها إلى 42%، لأن التلوث البيئي هو مصدر ديال تدهور اقتصاد البلاد، وهذا الهدف ديالو

مجال الطاقات المتجددة وتنويع الموارد الطاقية، إضافة إلى التخطيط لاستكشاف مصادر أخرى للطاقة المتجددة مثل الهيدروجين ومزارع الطاقة الشمسية والكهرومائية، وهو توجه جعل المغرب ينال الإشادة من العديد من المراقبين الدوليين، بالنظر لعمله الدؤوب نحو رفع هدفه الطموح المتمثل في توفير أكثر من نصف احتياجاته من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

كما نوهت الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)⁶ بما حققه المغرب في إنتاج الهيدروجين الأخضر.

السيدة الوزيرة المحترمة،

إن تسريع الانتقال الطاقى من شأنه أن يجعل المملكة بلدا مرجعيا فيما يخص طرق الإنتاج خالي أو قليل الانبعاثات من الكربون والمتسم بالمسؤولية والتنمية المستدامة، بما يمكن من ولوج العرض التصديري للمغرب للأسواق الواعدة، في أفق تحسين موقع المغرب على الصعيد الدولي في المجال الطاقى، وذلك من خلال تعزيز المبادلات مع أوروبا وبناء شركات إفريقية وإطلاق قطاعات طاقية جديدة وشركات استراتيجية مع أوروبا وآسيا.

كما نسجل في فريق الأصالة والمعاصرة، بكل إيجابية، الحرص الحكومي الواضح على مواجهة التحديات المطروحة على المستوى الدولي في ظل التزايد المضطرد للطلب على الطاقة بسبب الحاجيات المتزايدة للاقتصاد الوطني، بفعل المشاريع المهيكلية من خلال تعزيز المكاسب والعمل على تطوير القدرات الوطنية وتكثيف الاستثمار في هذا المجال، آخذا بعين الاعتبار الحرص الملكي القوي للوصول إلى الأهداف المسطرة في هذا المجال بحلول 2030، مع العمل على استكمال هذا البرنامج في الآجال المحددة ووفق أفضل الظروف.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تقرير صادر في يوليوز 2020، تحت عنوان "تسريع الانتقال الطاقى من أجل وضع المغرب على مسار النمو الأخضر" إلى بلورة استراتيجية جديدة لتسريع الانتقال الطاقى ووضع المغرب على مسار النمو الأخضر.

ونحن على يقين تام أنكم لن تدخروا جهدا، بما عهد فيكم من جدية وتفان في العمل في جعل هذه الإستراتيجية الطاقية منسجمة مع حاجيات تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف وجعلها إستراتيجية مندمجة ومسؤولة بيئيا ومستدامة من الناحية المالية، إستراتيجية تمكن في نهاية المطاف من تدبير الآثار والتحكم والتقليل من الأضرار الأكثر خطورة وتأمين أكثرها فائدة للمجتمع بأكمله.

كما أننا على يقين تام أن الحكومة قادرة على زيادة حصة الكهرباء

⁶ International Renewable Energy Agency

كما كنعرفي وكيفما كنعرفو جميعا بأن الطاقة المتجددة هي مسألة مهمة، واللي كان صاحب الجلالة اعطى الاطلاقة ديال المشروع ديال "نور" لـ 580 ميغا واط فورزازات، 800 ميغا واط فميدلت، هذا مشروع اللي هو مجتمعي، اللي غادي يحل واحد المعضلة كبيرة ديال الطاقة بالنسبة للبلاد ديالنا.

السيدة الوزيرة،

تمنينا أنه لو كان بقاو بضع دقائق وكنتلبو من السيد الرئيس يكون سخي ويعطيك بعض الدقائق باش تجاوبينا، باش نعرفو التصور أكثر ديالك والتصور ديال الحكومة فالأجوبة، لأن ما جئتم به هو مجموعة ديال البرامج اللي كانت حاضرة، وبغينا بعض الأجوبة للمسائل اللي هي غادي نطرحو حاليا، السيدة الوزيرة، بالخصوص هضرتي على المناطق الصناعية الحضرية، لأنه هاذ المناطق ديال الجنوب الشرقي ما اخذاتش الحق ديالها فالبرامج ديال الحكومة، وبالتالي اليوم على عاتقكم، السيدة الوزيرة، وعلى الوزارة ديالك، اللي أنتوما اللي كتشرفو بالتسيير ديالها، أنكم تنصفو هاذ المنطقة هاذي بهاذ المناطق هاذو.

وقلتي قبيلة بأن ما كاينش الأرض، احنا مستعدين باش نعطيوك أكثر 500 حتى لـ 1000 ديال الهكتار وتديو (l'exclusivité) فمجموعة ديال هاذ الشي ديال الطاقة الشمسية بالخصوص اللوحات، هاذ الشي ديال.. باش يمكن هاذ الناس حتى هوما ياخذو واحد الشوية من البرامج اللي كتدير الحكومة لهاد الفئة ديال الشباب اللي كنسنى منكم أنكم تنصفوها.

السيدة الوزيرة،

كاين مسألة ديال الصخور النفطية اللي كاينة فتمحضيت اللي هضر عليها السيد المستشار، بغينا التصور ديالك كيفاش غادي يكون هاذ المسألة. بغينا كذلك، السيدة الوزيرة، إلى كنا احنا كنعطيو المثال، بغينا نعطيو المثال أن الحكومة تبدأ بهاذ السيارات ديال الطاقة الشمسية بعدا، هاذ السيارات اللي كيدورو بهم الإخوان فالإدارات كلهم ديال الدولة، إلا كاينة إمكانية تكون هاذ المسألة هاذي.

ثانيا، إلى كان الإمكانية أنكم تلقاو الحل، أن كنعرفو الفاكورة ديال (public l'éclairage) ديال المغرب كلو يمكن لكم تلقاو لو الحل بهاذ الشي ديال الطاقة الشمسية لجميع الجماعات، وبالتالي كاين مشروع كبير جدا ما يمكن ليناش نناقشوه معاك فحجج دقايق، ثلاثة دقايق.

بغينا، السيدة الوزيرة، نستعمو لك أكثر، نستعمو للتصور أكثر، لأنه هاذ المسألة ديال الطاقة هي اللي غادي تحفزنا وتحفز البلاد ديالنا باش يمكن لينا نكونو من الدول المتقدمة فيما يخص التصنيع، واحنا كنعرفو مجموعة ديال الشركات اللي بغات تنتقل للمغرب، وغادي تكون عندها الفاكورة ديال الطاقة بواحد الشكل كبير جدا، وهاذ الشي كلو خصو يتحط بعين الاعتبار، السيدة الوزيرة، وأنا كنعاول نكرر، خص واحد التصور كبير

كيادي إلى 4% من (PIB) المغربي، ناهيك على المسائل الصحية اللي حقيقة جد مهمة.

كاين واحد الدراسة ديال واحد المنظومة غير حكومية، اللي هي (Greenpeace) اللي كنعقول بأن كنعصف المغرب في مرتبة 25 من الدول الملوثة، ناهيك على عدد الوفيات الناتجة عن ذلك هي 5100، والمصاريف والخسائر المادية اللي كتمثل تقريبا مليار أورو.

إذن اليوم لابد تكون عندنا واحد السياسة مضبوطة، لأنه لإزاحة الكربون الهوائي، لأن كنعرفو بأن حقيقة هو كيادي إلى مضار، أولا، حفاظا على سلامة المواطنين، وثانيا كذلك للحفاظ على سلامة البيئة.

كما أن السيدة الوزيرة، لابد على الدولة تهج بعض الأساليب للإنتاج الطاق، مثلا كاين هناك علاج النفايات اللي هو مصدر الإنتاج الطاق، كاين هناك علاج ديال المياه المستعملة، اللي هو أصبح اليوم مصدر الإنتاج الطاق، وكنعرفو اليوم بأن واحد العدد ديال الدول الأوروبية كنعستعمل العلاج ديال المياه المستعملة كمصدر أساسي للاكتفاء الذاتي، مثلا سويسرا اليوم عندها الاكتفاء الذاتي إلا باستعمال المياه المستعملة كإنتاج طاق محلي. وكاين كذلك الصخور الزيتية ديال تمحضيت اللي هي مصدر كذلك ديال الإنتاج الطاق، ولذلك علاش كنعقولو هاذ الكلام؟ كنعقولو هاذ الكلام باش نقولو اليوم أن بلادنا يمكن نوصلو لواحد الاكتفاء ذاتي فالطاقة ديالنا، ولماذا لا ما نكونش احنا مصدرين الطاقة إلى أوروبا؟ وهذا ما غادي يمكن ليه إلا غادي يرفع فالميزانية ديال الدولة.

كما أن- اسمح لي دقيقة السيد الرئيس - كما أن لابد نزلو عفاك القانون ديال 13.09 اللي هو كيغطي كذلك الإنتاج الأحادي للطاقة، واللي كيغطي كذلك الهدف للمستثمرين يستثمرو فهاذ الإطار، لأنه غادي يمكن يساهمو فالإكتفاء الذاتي الطاق، وهذا موضوع حقيقة السيدة الوزيرة، خصنا نجيبوك في اللجنة، لأن هذا موضوع شائك ومهم جدا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي.

تفضل أمولاي عبد الرحمان.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

إخواني الحضور،

السيدة الوزيرة،

⁷ Produit Intérieur Brut

جدا لهذا القطاع هذا، وكنتمنى أننا - مازال كنقولها - أنكم تنصفونا فالجنوب الشرقي، تنصفو المناطق ديال فكيك والمناطق ديال كلميم.
وبالتالي، اليوم جا الدور ديانا، كنتمناو ما نكونوش عاود ثاني فالصفوف الخلفية، حتى تساليو عاد تعاودو تفكرو فهاذ المنطقة، قبيلة كهضري على..(كلام غير مسمو) ميغا واط، احنا راه عندنا 580 وعندنا 800 ميغا واط، بغيانكم تفكرو فهاذ الرقم، و(Guinness) هضرت عليها السيانة الفايته بأن أكبر محطة هي ديال ورزازات، كنتمنى أن هاذ الميساج يكون وصل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مولاي عبد الرحمان، شكرا.
أمر إلى الفريق الاشتراكي.
الكلمة للسيد عبد الإله تفضل.

المستشار السيد عبد الإله حيزر:

السيد الرئيس المحترم،

هي مناسبة، السيدة الوزيرة، لمعرفة السياسة الحكومية المتبعة لمسيرة التحولات المتسارعة في هذا القطاع، ولمعرفة مدى تقدم الأوراش الجارية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة والحد من اعتماد بلادنا على الطاقة الأحفورية، التي لها انعكاسات سلبية على البيئة وجعل مشروع الطاقات المتجددة أولوية في تطوير السياسة الطاقة لبلدنا، وهو خيار استراتيجي لا رجعة فيه، منذ أن أعطى جلالتة انطلاق برنامج الطاقة الشمسية سنة 2009، التي كانت بمثابة خارطة طريق لتعزيز الطاقات المتجددة وتقليص الاستهلاك الطاقى، الشيء الذي مكن المغرب من تبوء مكانة وازنة في هذا القطاع وموقعا رئيسا لإنتاج الطاقة الشمسية ومصدرا رئيسا للتدفقات نحو أوروبا.

لكن، السيدة الوزيرة، بالرغم من كل ما تحقق، ورغم المؤشرات المطمئنة، إلا أن بلادنا لازالت تعاني من التبعية الطاقة 91.7% وارتفاع الفاتورة الطاقة التي تستنزف مالية الدولة وتؤثر بشكل سلبي على الميزان التجاري لبلدنا.

فالحكومة اليوم مطالبة بمجموعة من التدابير والإجراءات الفعلية، ومطالبة بالقيام بالافتتاح الطاقى الذي أصبح ضرورة ملزمة للحد من الاستفادة المفرطة لبعض القطاعات المستهلكة للطاقة، والتي تؤكد عليها في كل مناسبة، كما نطالب بتفعيل مبدأ الحكامة الجيدة في المجال الطاقى وتأمين الإمدادات الطاقة، والتزويد بالطاقة وتعميم الولوج إليها وتقييم الاكتفاء الذاتي للمغرب من حاجياته الطاقة والرفع من الطاقة الشمسية والريحية، وتعميم كهرية العالم القروي في إطار تحقيق العدالة المجالية، مع تسهيل مسطرة الربط الكهربائي وتعميم العدادات الذكية، أسوة بباقي الدول الأوروبية (فرنسا مثلا) وتأمين المخاطر في المنشآت الطاقة والمحطات

الحرارية.

كما أن الحكومة مطالبة اليوم بإحداث منظومة وطنية متكاملة، تتعلق بتوفير مخزون استراتيجي للمواد الأساسية الطاقة ومواجهة تحكم الفاعلين الأساسيين في قطاع المحروقات وتوفير الاحتياطات اللازمة والمخزون الكافي من هذه المادة الحيوية وتشجيع البحث والتنقيب عن احتياطات البترول والغاز ببلادنا والاهتمام بصناعة تكرير البترول، لأن تساهم في الوقاية من الارتفاع المباشر للمحروقات، وتفرض تسقيف أرباح الشركات الفاعلة في المحروقات وضبطها وإيجاد صيغ مناسبة لتحديد ثمن البيع لعموم المواطنين. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.
شكرا على احترام الوقت.
آخر تعقيب في المحور الثاني، الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين.
تفضلي الأستاذة سلمية.

المستشارة السيدة سلمية زيداني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء المحترمون،

تشكل الإستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقى أحد الناجح الدالة والقوية على بعد الرؤية التي يدبر بها جلالة الملك، حفظه الله، الملفات الاستراتيجية في بلادنا، والتي تحمل في طياتها نتائج مهمة لصالح تنمية وتطوير البلاد، سيما ما يرتبط بتطوير المخزون الإستراتيجي للمواد الأساسية، وفي مقدمتها العمل على الحد من التبعية الطاقة، وهو الأمر الذي أفرد له جلالتة حيزا وافرا من خطاب افتتاح هذه الدورة التشريعية، عند حديث جلالتة عن الدروس التي يتعين استخلاصها من هذه الجائحة، وفي مقدمتها العودة القوية لقضايا السيادة وما تفرضه هذه العودة من متطلبات.

من المؤكد أن الوطنية الاقتصادية التي انتصر لها البرنامج الحكومي، مفهوم ومضمون، تمر وجوبا عبر السيادة الطاقة، وهو الأمر الذي يحتاج عمل جماعي وتعبئة مجتمعية.

لا يساورنا شك في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن الحكومة سوف تولي عناية فائقة للآراء الوجيهة وللتقارير التي أعدها مجلس المنافسة والمجلس الأعلى للحسابات وكذا المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ذات الصلة بموضوع الانتقال الطاقى والنجاعة الطاقة، والتي تتضمن توصيات وملاحظات تهم تطوير حكمة المنظومة المؤسسية المعنية بتنفيذ استراتيجية الانتقال الطاقى والقوانين ذات الصلة بها.

كلميم وفكيك، إن شاء الله غنطلعو حتى لعين بني مطهر، باش نشوفو المشاكل ديال الطاقات المتجددة، وأيضاً المشاريع اللي هي في المعادن اللي هضرت عليهم في التدخل ديالي اللي هي معادن استراتيجية للتنقل الطاقى. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة، وكنشكركم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

طبقاً لمقتضيات المادة 168 من نظامنا الداخلى، توصلت رئاسة المجلس بستة طلبات تناول الكلمة في آخر الجلسة:

- **الأول:** تقدم به الفريق الحركي، حول موضوع "إغلاق الحدود ووضعية المغاربة العالقين خارج أرض الوطن"؛

- **الثاني:** تقدم به الفريق الحركي أيضاً، حول موضوع "غلاء أسعار الأعلاف والأسمدة"؛

- **الثالث:** تقدمت به مجموعة العدالة الاجتماعية، حول موضوع "اعتزام شركات عالمية في النقل الجوي المنخفض التكلفة إلغاء رحلاتها في اتجاه المطارات المغربية"؛

- **الرابع:** تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، حول موضوع "الخصاص في المحاكم بالمناطق الحدودية"؛

- **الخامس:** تقدم به ممثل الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، حول موضوع "استمرار الاحتجاجات التي يعرفها قطاع التربية الوطنية على الرغم من توقيع اتفاق بين الوزارة والنقابات التعليمية تحت إشراف السيد رئيس الحكومة"؛

- **ثم السادس:** تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، حول موضوع "الخصاص الذي تعرفه المحاكم بالمناطق الحدودية".

وقد أحييت جميعها على الحكومة داخل الآجال المحددة، والتي عبرت عن استعدادها للتفاعل مع ثلاثة طلبات منها:

- **الأول** حول "اعتزام شركات عالمية في النقل الجوي منخفض التكلفة إلغاء رحلاتها في اتجاه المطارات المغربية"؛

- **والثاني** حول "الخصاص في المحاكم في المناطق الحدودية"؛

- **والثالث** حول نفس الموضوع، أي "الخصاص الذي تعرفه المحاكم بالمناطق الحدودية".

نستهل إذن مناقشة الطلب المتعلق باعتزام شركات عالمية في النقل الجوي منخفض التكلفة إلغاء رحلاتها في اتجاه المطارات المغربية، وغمتمدو في ترتيب التقديم تاريخ التوصل.

وعلاوة على ذلك، فإن الارتفاع الذي تعرفه العديد من المواد الأساسية، وإن كان سابقاً على تشكيل هذه الحكومة، هو نتيجة مباشرة للارتباك الذي عرفته سلاسل الإنتاج والتوزيع بفعل الجائحة، إلا أن من مسؤولية الحكومة أن ما فتئت تناخ عن مفهوم الدولة الاجتماعية، التدخل العاجل لحماية القدرة الشرائية للكادحين والكادحات من أبناء هذا الوطن.

إن أحد أهم الأوراش التي يتعين مباشرتها، هو ما يتعلق باستكمال أو تحديث - حسب الحالة - الإطار التشريعي والتنظيمي، سيما ما يتعلق بالنصوص القانونية المرتبطة بالطاقات المتجددة والإنتاج الذاتي للكهرباء، هذا علاوة على النصوص التنظيمية اللازمة للإسراع في أعمال مضامين القوانين التي سبق إصدارها.

السيد الرئيس،

لما كان ترشيد استعمال الطاقة أحد مداخل تقليص التبعية الطاقية، فإننا مازلنا ننظر باهتمام للخطوات التي سوف تتخذها الإدارات العمومية من أجل استعمال الطاقات المتجددة، وذلك تكريساً لمثالية الإدارة، وفقاً لما هو متضمن في الإستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقى، وهو الأمر الذي سوف تكون له علاوة على نتائجها البيئية المهمة، تداعيات إيجابية على ميزانيات تسيير الإدارة العمومية. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة الآن للسيدة الوزيرة في حدود واحد 52 أو 53 ثانية.. هاذ الشي اللي جاب الله. تفضلتي السيدة الوزيرة، تفضلتي.

السيدة وزيرة الانتقال الطاقى والتنمية المستدامة:

شكراً السيد الرئيس.

واحد جوج ديال الرسائل:

أولاً، على قضية الطاقات المتجددة، تكلمنا على الغاز الطبيعي، وكنحت عليها، بحال قلت قبيلة، أن الوصول لهاذ السوق ديال الغاز الطبيعي الدولي غادي يمكن باش نسهلو القضية لهاذ المشاريع ديال الطاقات المتجددة، بكيفية وغادي تكون واحد القفزة نوعية فالجال ديال الطاقة، اللي المشكلة أن ما كانش فيها الإصلاح، وعطيتكم الفاتورة ديال غير الإصلاح اللي كانت فهاذ العقدین الأخيرين، هاذي الرسالة الأولى.

الرسالة الثانية: هي ما غاديش ندير التمييز بين المناطق، ولكن طبعا المنطقة ديال الشرق والجنوب الشرقي هي اللي فيها المشاكل ديال السوسيو اقتصادية القادحة، فاحنا بحال اللي قلت لكم كنشتغلو مع الجماعات الترابية فهاذ القضية ديال المعادن، وكنشكركم أن الزيارات الميدانية عندها فهاذ الشهر اللي جاي إن شاء الله، غادي يكون المنطقة ديال درعة-تافيلالت،

الجوي، الذي انضمت به الحكومة المغربية في التعامل مع مستجد "أوميكرون"، هاذ الإلغاء المحتمل الذي قد يؤثر بشكل سيء على السير العادي لقطاع النقل الجوي وخاصة السياحي، كما انتشرت في وسائل الإعلام أخبار مقلقة مفادها توجه بعض هذه الشركات، منها العملاق الإيرلندي في هذا المجال، نحو إلغاء برجة المطارات المغربية ضمن وجهاتها بسبب غياب رؤية على المدى المتوسط حول نوايا سلطات الطيران المدني المغربية فيما يتعلق بفتح الأجواء، أو هكذا قيل.

ولا يخفى على أحد مدى إسهام تفعيل منظومة الأجواء المفتوحة (Open Sky) وما بذله الفاعلون الترابيون والسياحيون في إقناع هذه الشركات العالمية بربط العديد من مطارات المملكة برحلات منخفضة التكلفة، تساهم بشكل كبير في تنشيط القطاع السياحي، ونذكر هنا بالخصوص المجهودات التي بذلت لإقناع الشركات العالمية بربط مطار المسيرة بأكادير، برحلات منخفضة التكلفة، أعادت بعض الانتعاش للقطاع السياحي، وتنمى أن لا تشكل هذه الأخبار ضربة قاسمة لهذا الانتعاش السياحي - غير واحد الإضافة بسيطة - كما نطلب التعجيل بفتح الأجواء لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من قطاع سياحي يحتضر، في ظل قسوة الإغلاق. ونزوم كما قلت من وراء هذه الإحاطة، دعوة السلطات العمومية المعنية إلى توضيح حقيقة الوضع، لطمأنة القطاع السياحي والفاعلين في مجال النقل الجوي منخفض التكلفة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا مرة أخرى.

الكلمة للحكومة في حدود دقيقتين، السيد وزير النقل تفضل.

في حدود دقيقتين وهاذ البركة اللي زدنا للسيد المستشار في إطار التوازن، تفضل.

السيد محمد عبد الجليل، وزير النقل واللوجستيك:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

مرحبا.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشكر مجموعة العدالة الاجتماعية على هذه الإحاطة.

في البداية أريد أن أذكر أن المغرب اعتمد سياسة إرادية لتحرير النقل الجوي ابتداء من سنة 2003، تجسدت بالخصوص في التوقيع على اتفاق "الأجواء المفتوحة" مع الاتحاد الأوروبي سنة 2006، والذي كان الأول من نوعه الي وقعتو أوروبا مع بلد متوسطي، والثاني على الصعيد العالمي.

وتفعيلا لهذا الاتفاق، قامت الحكومة آنذاك بمجهودات كبيرة باش تقنع أكبر الشريكتين المنخفضة التكلفة في أوروبا باش تدخل للسوق المغربية،

أعطي الكلمة لممثل مجموعة العدالة الاجتماعية في حدود دقيقتين.

تفضل السي مصطفى.

نعم سيدي، تفضل، معذرة.. تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

مادام أن هناك وحدة الموضوع ما بين الفريق الاستقلالي وفريق الأصالة والمعاصرة..

السيد رئيس الجلسة:

باقي ما وصلناش، السيد الرئيس، غناخذ بعين الاعتبار وحدة الموضوع، أنا راني أكدت راه أشرت للعملية، قلت أننا سنعمد في ترتيب التقديم، تاريخ التوصل بطلب تناول الكلمة، منين غادي نوصلو غادي تقدمو الإحاطتين معا دفعة واحدة.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

ليس هو المطلوب، السيد الرئيس، لو سمحتم.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

المطلوب مادام هناك وحدة الموضوع، عندما يتدخل الإخوة فالأصالة والمعاصرة، يأتي دور حزب الاستقلال، مادام أن وحدة الموضوع، أستسمح، وأتم أدرى بتديركم وتسييركم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

يبدو أنني فهمت على تقيض قصدي، أنا قلت بأننا ملي غادي نوصلو غنقدمو الإحاطتين معا، هاذ الشي اللي كين.

تفضل السي الدحاني، في حدود دقيقتين السي مصطفى.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السادة الوزراء،

أعتقد، السيد الرئيس المحترم، على أن المشرع حسنا صنع حينما كرس مفهوم المادة 168، التي نصت على إمكانية الإحاطة علما لكل موضوع عام وطارئ ذي بعد وطني، ليس بسبب ما له من تداعيات أو انعكاسات على حياة المواطنين فحسب، وإنما لكونه قد يتطلب اتخاذ تدابير استعجالية.

وفي هاذ الإطار، السيد الرئيس، نود إثارة موضوع احتمالية توقيف العديد من شركات النقل الجوي منخفض التكلفة لرحلاتها نحو المغرب أو هكذا يشاع، على الأقل، بسبب واقع وحقيقة كايبة اللي هي الإغلاق

الوزير المحترم، إلى العديد من المناطق، كان آخرها زيارة أقاليمنا الجنوبية لتعزيز البنية التحتية للقضاء بها على جميع المستويات، وتقريب خدمات القضاء من المواطنين بهذا الربوع الغالية، خاصة وأن الحكومة تعي جيدا أن الارتقاء بالأداء القضائي وتسريع وثيرة البت في القضايا يعتبر جوهر أهداف النموذج التنموي الجديد، وأن الأمر رهين بالانتقال من محكمة تقليدية إلى محكمة إلكترونية، عبر اعتماد نظام معلوماتي خاص بالقضايا المعروضة على المحاكم.

إن انعقاد اجتماع الهيئة المشتركة بين المجلس الأعلى للسلطة القضائية ووزارة العدل بمحكمة الاستئناف بالعيون، له دلالات قضائية وقانونية رمزية، عميقة بالنظر لأهمية مدينة العيون ولأقاليمنا الجنوبية العزيزة على قلوب جميع المغاربة، خاصة وأن استكمال الصرح المؤسساتي في مجال القضاء بهذه المناطق يدخل في صلب النموذج الجديد للمناطق الجنوبية، الذي سيخلق ثورة تنمية هذه المناطق على مختلف الأصعدة..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

انتهى الوقت، شكرا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الفريق الاستقلالي لتناول الكلمة في نفس الموضوع، السي عبد السلام البار، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام البار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

الإخوة والأخوات المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

استبشرنا خيرا ونحن على غرار باقي المغاربة نتابع أنشطتكم التي قتم بها إلى المناطق الجنوبية، وأتم ندشنون وتعطون خارطة الطريق والبداية لإنشاء محاكم في الأماكن النائية، خاصة في المناطق الجنوبية.

وإذ نعز هذا العمل ونحييكم ونشجعكم على الاستمرار في إنشاء خارطة طريق جديدة تسهل مأمورية التقاضي في جميع مراحل التقاضي لدى المواطنين، لتقريب الإدارة من المواطنين، وهذا هو التوجه السائد لدى جلالة الملك، ونحن هنا استبشرنا خيرا بما قتم به، لأن الأقاليم الجنوبية لها رمزية خاصة في قلوب المغاربة.

فنتلمس ونرغب ونطمح ونطمع في أن تعمم هذه الخريطة على المناطق الحدودية، مثلا فكيك، وفي فكيك المتقاضي ينتقل إلى وجدة، سوف لن تقبلونها، كيف نعرف جديتكم وحاسمكم، فنحن مع هذه الحكومة لتبادر في إنشاء خارطة الطريق، خريطة قضائية تقرب المأمورية من المتقاضين، وهذا ليس بصعب على همكم ونشاطكم وحاسمكم التي وعدتم به كحكومة

الشيء الذي ساهم في تحقيق قفزة نوعية في تطوير قطاع النقل الجوي ببلادنا، وبالفعل تضاعفت حركة النقل الجوي للمسافرين بأكثر من أربعة مرات خلال عشرين سنة الماضية، حيث سجلت المطارات المغربية خلال سنة 2019، ما يزيد عن 25 مليون مسافر مقابل حوالي 6 ملايين الذي كانت كتعرفها سنة 2003، إلا أن قطاع النقل الجوي تأثر بشكل كبير بسبب جائحة "كورونا"، بحيث تراجع عدد المسافرين إلى حوالي 7 ملايين سنة 2020، وبفضل عملية مرحبا 2021 الاستثنائية، التي مكنت من تسجيل نمو طفيف في عدد المسافرين بلغ عددهم 10 ملايين خلال 2021. أما بخصوص الالتزام المحتمل لبعض الشركات الدولية ذات التكلفة المنخفضة إلغاء رحلاتها تجاه المطارات المغربية، أحيط مجلسكم الموقر علما أن سلطات الطيران المدني ببلادنا لم تتوصل بأي إشعار بهذا الخصوص، كما أن الشركات المعنية لم تنشر أي بلاغ في هذا الموضوع، مع العلم أن هذه الشركات ترمج رحلاتها نحو المطارات المغربية، على غرار باقي شركات النقل الجوي النشيطة ببلادنا، وذلك ترقيبا لاستئناف الحركة الجوية الدولية بالمغرب.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.

وننتقل الآن إلى الطلبين الثاني والثالث، حول "الخصائص الذي تعرفه المحاكم في المناطق الحدودية"، والمقدمين من فريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي، واللذان تجمعها وحدة الموضوع. الكلمة بداية للسيد الرئيس، تفضل.

المستشار السيد الخمار المرات:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أبرز التوجهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، الأهمية القصوى الذي يحظى بها ورش إصلاح العدالة، وهو الأمر الذي توج بإصدار "الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة" في يوليوز 2013، حددت بموجبه الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة مجموعة من الأهداف الرئيسية، أهمها تحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكومتها.

في هذا الإطار، نسجل الالتزام الصريح للحكومة بمواصلة هذا الورش الهام لبلوغ إصلاح عميق وشامل لمنظومة العدالة وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم وتحسين ظروف استقبالهم بإحداث وبناء عدد من المحاكم الجديدة وتوسعة أخرى وتحويل عدد من المراكز القضائية إلى محاكم ابتدائية بمجموع يصل إلى 83 بناية جديدة، وهو ما جسده الزيارات التي قتم بها، السيد

مشاريع، فسيدي إفني 90%، بقات 10% كان مشكل راه تحل، بناء الاستئناف دبال كلميم 79 مليون درهم.

بالأمس فقط صدرنا مرسوما قرارا باش نخلقوا واحد المجموعة دبال المحاكم، نقرأها عليكم لأنه نجواب السادة المستشارين.

فورزازات، فتنغير، أنيف وأمسير - إلى غلظت فشي قراءة اسمحو لي - الرشيدية، ميدلت، غادي نديرها فإملشيل، هاذي محاكم القرب، لأن فينا كائنة الإمكانية دبال محاكم القرب خصنا نديروها.

آسفي، الصويرة، تالمست، أكادير، تارودانت، تافنكلت وتالوين، تزيت غادي نديرها فتافراوت - تطوان، تافراوت، رئيس الحكومة - تطوان، شفشاون، باب برد، بني ملال، أزيلال، وتيلوكيت وخنيفرة، مولاي بوعزة، فوجدة نديرو فخرادة، وتاندراة، فكيك، غادي نديرو بني تدجيت والحسيمة غادي نديرو فتارجيست ..

هاذو هوما القرار المرسوم الي صدرناه لخلق هذه المحاكم باش تكون قريبة من المواطنين.

أنا حيث مشيت لبئر كندوز، باش تمشي لبئر كندوز شي 280 كلم، ياك السي...؟ وترجع ب 280 كلم أخرى، تخيلو معايا أن واحد المرأة بغات تدير عقد الزواج أو عقد الطلاق خصها تمشي 280 كلم ذهابا وإيابا باش تدير واحد الإجراء بسيط.

الآن السيد العامل دبال بئر الكندوز اعطانا المقر فين نديرو.. وكذلك اتفقنا معه باش اعطى الإقامة دبال الموظفين حتى هوما كذلك، الآن غادي نشتغلو باش بئر الكندوز باش نبنو فيه محكمة بمواصفات أكبر، حتى تكون محكمة ابتدائية للمستقبل، باش أوسرد كإقليم تكون عندها محكمة.

المحكمة التجارية فالداخلية أساسية، بغينا نديرو الميناء الكبير فالداخلية، كايين واحد المجموعة دبال المشاريع، خص تكون محكمة تجارية، دبا الآن كيمشيو من المحكمة التجارية دبال كيديرو الدعوة فأكادير وكيديرو الاستئناف فمراكش، درنا واحد العملية الآن، السادة القضاة أعطيناهم الإمكانية دبال الانتقال بالطائرة، اخذينا لهم بطائق الطائرة وكيجيو من العيون للداخلية كيدوزو الملفات وكيرجعو للعيون، وغادي نديرو أكادير العيون، أكادير الداخلية بالطائرة كذلك بالنسبة للقضاة، كناخذو لهم بطائق كيمشيو كيحضرو الجلسات بلا ما يتنقل المواطن حتى لأكادير، وحتى باش نديرو.. ملي غادي نديرو محكمة الاستئناف، غادي نديرو.. ولكن الهدف دبالنا هو نخلقوا محاكم برؤسائها، بأطرها بكذا، نديروها تما.

كان عندنا مشكل تقريبا كان عندنا واحد 40 طلب دبال التجمع العائلي بالنساء والأزواج دبالهم فالصحراء، لأنه إما كتلقى الرجل من الصحراء والمرأة من الشمال، إما كتلقى العكس، الآن درنا هاذ التجمع العائلي ونفذا الطلبات دبال..

كذلك الي بغا يتنقل يشتغل فالمناطق الجنوبية بالنسبة للإخوة الصحراويين الي كيشغلوا فمحاكم المملكة الأخرى، وافقنا لهم على الطلب

اجتماعية بامتياز.

الله يوفق.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن للحكومة في حدود أربع دقائق.

تفضل السيد وزير العدل المحترم.

السيد عبد اللطيف وهي، وزير العدل:

شكرا السيد الرئيس.

أولا، نشكر السنيين الرئيسين على طرح هذا الموضوع، فالحقيقة الزيارة دبال المناطق الجنوبية قضينا حوالي 1800 إلى 2000 كلم، زرنا واحد المجموعة دبال المحاكم وتلاقينا واحد المجموعة دبال المغاربة، ودشنا محكمة بئر الكندوز الي هي قريبة من الكركرات، وهاذي إيجابية، المهم الراه المغربية مرتفعة، وهذا هو الي أساسي جدا.

على كل باش نعطيكم غير بسرعة واحد المجموعة نتاج الأرقام، تهيئة توسعة محكمة الاستئناف بالعيون بالطابق الثاني ديالها تم تدشينه، بلغت 12.6 مليون درهم، بناء مقر مستقل خاص بقضاء الأسرة بـ 12 مليون دبال الدرهم، بناء مقر جديد للمحكمة بالسيارة 72 مليون درهم، لأن درناها بمواصفات جديدة، بناء غرفة القاضي بطرفاية بـ 16 مليون درهم و(surtout) هاذ الخطرة وشفنتو مازال عندنا فيه توجيهات أخرى، مشروع بناء مركز جهوي للحفظ بمدينة العيون بـ 22 مليون درهم.

المشاريع الي في طور الإنجاز:

- مشروع إعادة بناء المحكمة الابتدائية بالعيون: 57 مليون درهم، الآن الإنجاز وصل 15%، المشاريع في طور الدراسة ولكن غادي نحاول من هنا للسنة المقبلة نخرجهم للوجود؛

- مشروع تهيئة مقر المحكمة الابتدائية ببوجدور، بئر الكندوز غادي نبنوه، لأن وحا اخذينا واحد الإقامة فين نديروه بغينا نبنو المحكمة ديالنا؛

- مشروع بناء محكمة الاستئناف بالداخلية؛

- مشروع بناء المحكمة الابتدائية ببوجدور.

قلنا أنه لا يمكن للعيون والداخلية أنه ما تكونش فيهم محكمة إدارية ومحكمة تجارية في كل من المدينتين، وغادي نديرهم، والآن غادي نديرو أقسام، راه أعلننا باش نديرو أقسام، كنتسناو التعيين دبال المسؤولين وغادي نمشيو مباشرة لبناء مقر جديد للمحكمة الابتدائية بالداخلية بـ 44 مليون درهم، وقضاء الأسرة بـ 1.8 مليون درهم.

ثم كايين كلميم فيها واحد المحكمة نتاج كلميم ودبال سيدي إفني، راهم

شكرا على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.
بهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلستنا اليوم.
شكرا للجميع.
ورفعت الجلسة.

وجبناهم للمحكمة، دبا الآن من بعد ما درنا هاذ المحاكم كلها ومن بعدما درنا
هاذ العمل كلو، غادي ننتقلو لمناطق أخرى، أسبوعين عندنا وجدة
والأسبوع الآخر وجدة والمناطق ديالها كلها..
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير المحترم.